الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة دعم بيداغوجي تحت عنوان السياسة الخارجية الجزائرية

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص:علاقات دولية

د/ فلاك نور الدين

السنة الجامعية: 2019

تمهيد :

إن السلوك الخارجي لأي وحدة من الوحدات الدولية هو نتاج تفاعل جملة من العوامل والمؤثرات والتي يختلف تأثيرها باختلاف الموقف أو الحافز الذي يدفع بالدولة إلى اتخاذ سلوك دون آخر ،وباختلاف وزن ومكانة الدولة اللذان تحددهما قوتها وقدرتها على التأثير في الوحدات الأخرى ،وبذلك يصعب بل يستحيل فهم السياسات الخارجية للدول انطلاقا من محدد واحد مهما بلغت أهميته ودورها لتفسيري تجاه موقف معين لكن هذا لا يمنع من إمكانية التركيز والتعمق في تحليل عامل معين يكون محدد أساسي في فهم بعض السلوكيات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية مقارنة بالعوامل الأخرى المفسرة للسياسة الخارجية .السياسة الخارجية الجزائرية كإحدى تلك الوحدات الدولية المحسوبة ضمن الدول الصغرى أثرت فيها مجموعة من العوامل – تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية – والتحولات المختلفة –محليا،عربيا وإفريقيا ودوليا كانت سببا وراء تقهقرها أحيانا واستعادتها لدورها المركزي والريادي على الساحة الدولية في أحيان أخرى .لذلك سنحاول دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من المحاور التالية :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

–المحور الثاني: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

–المحور الثالث السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في المفهوم والمضمون.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

أولا: مفهوم السياسة الخارجية

1-تعريف السياسة الخارجية :

يشير المفهوم العام للسياسة الخارجية إلى أي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية وفي ذلك فقد وردت العديد من التعاريف لها: وباحثين لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك من يرى أن السياسة الخارجية:تحدد من خلالها أهدافها فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي"[1].

وهناك أيضا من يذهب من المهتمين بالعلاقات الدولية خاصة القانونيين منهم، إلى تقسيم سلوكات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه إصلاح السياسة الخارجية".[2]

على هذا الأساس فإنه منذ الحرب العالمية الثانية شهدت السياسة الخارجية تطورا كميا ونوعيا فنجد أن كانت وفق المنهج التقليدي –مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائل الكفيلة يحفظه ودعمه أصبحت السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والمظاهر ومرتبطة في غالب الأحيان بكاملة مجالات حياة المجتمعات، ومع تعدد المشكلات

[1]– عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 17.

[2]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر 2012، ص 14.

العالمية وازدياد عدد الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي زادت أهمية السياسة الخارجية كما ازدادت تعقيدا في نفس الوقت.

ففي دول العالم الثالث ينظر إليها على أنها ضرورة تعرضها عملية البناء الوطني والتحديث والتغيير الاجتماعي لمختلف القادة.[1]

ومن خلال هذا التطور لم يعد للمنهج التقليدي لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية كافيا لتفسير العديد من السياسات الدولية خاصة منها ما تعلق بالوحدات الدولية الجديدة داخل النظام الدولي.

بناء على ما سبق فقد تعددت الآراء وتناقض التصورات حول تعريف وتحديد مفهوم السياسة الخارجية فكل واحد يركز في تعريفه للسياسة الخارجية على زاوية معينة أو موضوع معين.

– السياسة الخارجية من خلال موضوع التصرف والنشاط: فهي كل تمارسه الدول خارج إقليمها يدخل في دائرة السياسة الخارجية (نقد) حتى ولو أخذ هذا التعريف فهناك تصرفات تعاقدية تمارسها الدولة على بعض الأطراف الخارجية من غير أشخاص القانون الدولي تخرج عن إطار السياسة الخارجية، كذا أنه في عصر الاعتماد المتبادل وعوامله أصبحت بعض النشاطات التي تغير من صميم السياسة الداخلية للدول تعزز انعكاسات وتداعيات دولية معتبرة لا يمكن إبقائها في خانة المواضيع الخاصة بالسياسة الخارجية.

– السياسة الخارجية من خلال أطراف التعامل: وهي بذلك تحتوي على تلك الارتباطات والتفاعلات الخارجية التي تكون أطرافها وحدات سياسية مستقلة (تستثني بذلك نشاطات وتصرفات

[1]– علي الدين هلال، **تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي** ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، بتاريخ أفريل 1992، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص 156.

فواعل جديدة تتمتع بالشخصية القانونية أو كذلك بعض الأشخاص الطبيعيين الذين أصبح لهم دور وتأثير في النظام الدولي يضاهي تأثير بعض الدول المستقلة.

في خضم هذه الإشكاليات المنهجية والموضوعية التي حالت دون إعطائنا تعريف عام ومجرد للسياسة الخارجية نجد أنفسنا ملزمين إلى تقديم أهم التعاريف التي قدمت في هذا الشأن ومنها:

تعريف كلا من *روزنو* Rosenu و*محمد السيد سليم*:

الأول: يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار وتغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة.[1]

الثاني: يعرف السياسة الخارجية على اعتبار أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[2]

النقد: لم يسلم هذين التعريفين من الانتقاد سواء من خلال موضوع التصرف ومجاله أو من خلال الطرف الذي يقوم بهذا التصرف، كذلك أن مسألة البرمجة والتخطيط في السياسة الخارجية يثير الكثير من الغموض والالتباس، ذلك أنه لا يمكن القيام بعملية البرمجة والتخطيط بنفس الدقة والمصداقية التي تميز السياسات الداخلية في البيئة الدولية المتميزة بالتطور السريع وبمتغيرات غير مرئية في الكثير من الأحيان.

---

[1]–RosenercompringForeign, Nlicier …. ,P6

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة، مكتب النهضة المصرية، 1998، ص 12.

تعريف ق.إفانس G.Evans–جيفري نيونهان G.Newnhan:

لم يضعا أي قيد أو حد معين أو إجرائي فهما يرون أن السياسة الخارجية في ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود الأفعال وتعامل الدول والعوامل.

–أما **ب.مكقوان P.Megowan:** فيرى السياسة الخارجية تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها.

النقد: إيجابيات التعريفين السابقين تتمثل في توسيع دائرة السياسة الخارجية مما يجعل عملية تحديد متغيرات ودوافع وأطراف هذه السياسية مسألة معقدة للغاية ومن ثم استحالة مقارنتها مقارنة علمية دقيقة.

تعريف آخر:

تعني السياسة الخارجية الأهداف الموجهة لمنتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة متعددة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية هنا تحدد النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرر الدولة أو الوحدة الدولية إتباعها على المدى القريب أو البعيد في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى وفقا لمصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية القائمة.

وهناك من يعرفها: "بأنها تتمثل كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وتتراوح السياسة الخارجية للدولة هي غيرها من الدول بين التعاون والتكامل الذي يصل أحيانا إلى الوحدة والاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة أو اللجوء للحرب الباردة".[1]

وهناك من عرفها بالقول أنها: "تتعلق بالشؤون الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالقرارات والمواقف المتخذة من طرف الدول في تفاعلها مع الدول الأخرى، أو الفواعل الخارجية كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والفواعل الدولية الأخرى".

ويذهب الأستاذ حسين بوقارة إلى القول: "هي تلك الأفعال وردود الأفعال العلنية والضمنية التي تصف وتضيع مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تواجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري العقائدي الذي تؤمن به، بهذا النسق الفكري –الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لهذه الدراسة– هو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجه السياسة الخارجية للدول، وهو الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية"

ويذهب بعض الدارسين إلى القول بأنها :"مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح

[1]– السيد عبد المنعم المراكي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية قدراتها السياسية، القاهرة، 1998، ص 77.

الوطنية للأمة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صانع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية".[1]

2-السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة :

*** السياسة الخارجية ومسألة السيادة:**

من الناحية القانونية والتنظيمية يمكن القول أن المجتمع الدولي يتكون من تلك الدول القومية التي لها السيادة التامة في التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية ويتيح ذلك أن الدول التي لا تتوفر على هذه الصفة ليس لها سياسة خارجية.

إذا كان الواقع الدولي الآن يجعل كل الدول متساوية نظريا في النظام الدولي بغض النظر عن الإختلافات الموجودة (عدد السكان، الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، الإمكانات العسكرية ...) فإن الواقعين الكلاسيكيين الجدد يعتبرون بأن القوة المادية ترسم حدود السياسة الخارجية للدول، فالقوي يفعل ما يريد أما الضعيف فيتحمل ما يلزم من المعاناة.

معنى ذلك أن السياسة الخارجية محصورة في دائرة القوة وما تستلزمه من إجراءات لتدعيم الدفاع عن مصالح الدول وأمنها، هذا يؤدي إلى اعتبار النظام الدولي والعلاقات الدولة مسائل تهيمن عليها عوامل المنافسة والصراع، في حين أن الواقع الدولي الآن مليء بالتفاعلات التي لا تندرج في إطار هذه المسلمة.

إذا كانت السيادة في السياسة الخارجية تعني ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية بكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أي جهة، فإن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد

[1]- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2005، ص104.

المتبادل يفند هذه النظرية أو المقاربة القانونية، لإشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فالاكتفاء الذاتي أصبح أمر مستحيل التحقيق حتى بالنسبة للدول العظمى في النظام الدولي، فكلما زادت نسبة الاعتماد على الآخر كلما قلص ذلك من سيادة وحرية التصرف للدول في شؤونها الخارجية.

وقد ساهمت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في اتساع الهوة بين السيادة والسياسة الخارجية إذ لم تعد الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول.

كذلك وجود الأحلاف العسكرية التقليدية أو أنماط ومسارات جديدة التكامل والإندماج والاعتماد المتبادل والشراكة الإقليمية والعالمية ساهمت في تقييد حرية الدولة في ممارسة السيادة على شؤونها الخارجية والداخلية مقابل ما تستفيد منه كل دولة في هذه الأنساق من مزايا وامتيازات، فالانضمام إلى أحلاف عسكرية أو تكتلات اقتصادية وسياسية أو تنظيمات فرعية، كثيرا ما يؤدي إلى تدعيم مركز الدولة في مجالات عديدة ولكنه في المقابل يقيد تصرفاتها الخارجية وحتى الداخلية.

من هنا يمكن القول أنه كلما زادت الأنساق الدولية والإقليمية تنظيما وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص مجال سيادة وحرية الدول في التصرف في شؤونها الخارجية والداخلية لأن أي مخالفة أو اعتراض على ما يصدر عن الإرادة الدولية الجماعية قد يعرض الدول إلى إجراءات ردعية تتخذها هذه الإرادة الجماعية.

وعليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية والسيادة كانت وطيدة في العصور الذهبية للدولة "الأمة" الممتد من معاهدة **واستفاليا** إلى غاية الحرب العالمية الثانية ثم بدأت تتصدع بفعل تنامي وازدياد آليات الاعتماد المتبادل.

*** السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

الحتمية المعروفة وجود ارتباط وثيق بين وضع وحالة السياسة الداخلية للدولة معينة وطبيعة محتوى سلوكها الخارجي (السياسة الخارجية) بمعنى أن السياسة الخارجية انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق الوحدة للمجتمع وانسجامه ويساعد في نهاية المطاف إلى التفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من أزمات واضطرابات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار في السياسة الخارجية وتراجع نشاطها في المحيط الدولي مما يؤدي إلى قابلية انتشار وتوسع الشؤون الداخلية إلى المحيط الدولي...[1].

– ينظر إلى العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية من خلال تأثير الأولى على الثانية، فإذا كانت مسائل السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنها تكون أكثر انغماسا وارتباطا بشؤون المجتمع الداخلية، ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا وهذا ما يسهم في إخراج وظيفة صنع القرار في السياسة الخارجية من دائرة البيروقراطيات التي دأبت على احتكار هذه الوظيفة في مواقف خارجية مغايرة.

[1]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص22.

– حالات السياسة الخارجية التي لا ترتبط بصفة متأثرة بحياة المجتمع الداخلي يجد صانع القرار الحرية الواسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم والتصرف في الشؤون الخارجية ومنه نستنتج أن الفاصل بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية يتحدد بمقدار ارتباط أو عدم ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع.[1]

– كذلك بالنظر إلى الأوضاع الداخلية للدول لفترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر ارتباطا بما يحدث في البيئة الخارجية بفعل عوامل التداخل والارتباط بين المجتمعات وذلك راجع للتقدم الهائل في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، فما يحدث من أزمات واضطرابات في المحيط الخارجي قد يصيب توازن المجتمعات الداخلية باهتزازات تتعاون درجاتها ومداها من واقعة دولية لأخرى وقد تحدث تحولات داخلية تستجيب للتطورات التي حدثت في البيئة الخارجية.[2]

– كذلك نشاط ودور الأطراف الداخلية يتعدى في غالب الأحيان حدود د إقليم الدولة التي ينتمون إليها وبالتالي يطرح هنا سؤال هل هي من قبل الشؤون الداخلية؟ أو من قضايا خارجية؟ كما أن تداعيات تلك التصرفات وانعكاساتها قد تكون كافية لإحداث اضطرابات وتحولات خارجية هائلة مثل إتجار الأفراد في الأسلحة غير الشرعي يتعدى حدود ما تصدره الدول المنتجة لهذه المادة، كذلك الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة ،الهجرة الغير شرعية ...أصبحت قضايا أخذت أبعادا دولية وبالتالي أصبح من غير الممكن اعتبارها شأنا داخليا محضا.

[1]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 23.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

***السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:**

نظريا يجتمع كل المهتمين بميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن أن الفصل بين التنظير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وقد تميز هذا المسعى بنوع من التوحيد والشمولية خاصة عند وضع الفرضيات والقوانين المنطقية المترابطة سببيا، وكذا المقاربة والقياس والتقييم والتفسير وهذه الأخيرة بإمكانها مساعدة الدارسين للعلاقات الدولية في حالات التنبؤ للتطورات المستقبلية.

كل الاتجاهات النظرية التي ميزت حقل العلاقات الدولية نجد جانبا مهما منها يركز على السلوك الخارجي للدول المكونة للنظام الدولي خاصة في الفترة ما بين الحربين والتي كان الاهتمام فيها منصب على سياسات توازن القوى وللسيادة "المطلقة للدولة" هنا أخذت السياسة الخارجية الجانب الأكبر من المحاولات النظرية حيث كان عنصر "الدولة" يمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية، وفي هذه الفترة التي هيمن عليها المنهج القانوني الذي يهدف إلى تقييد السلوك الخارجي للدول بشبكة من التنظيمات والقوانين الدولية.[1]

بعد تلك الفترة والتي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت تطورا هائلا في ميدان العلاقات الدولية الأمر الذي دعى إلى اعتماد مبدأ التخصص في دراسة الظواهر في هذا الحق، لذلك ظهرت نظريات ونماذج خاصة بكل حقل من حقول العلاقات الدولية: "السياسة الخارجية، الصراع الدولي، التكامل والاندماج... وغيرها" وكان من روادها **روزنو Rosenu ،سنايدرSnyder، أليسون Allision** ممن ساهموا في بناء نماذج ونظريات السياسة الخارجية 2، هنا بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرية التقليدية التي كانت تعتقد أنها لا تختلف عن العلاقات الدولية

[1]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 25.

[2]– ج دورتي، ر. بالتسغراف، النظريات المضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: د. وليد عبد الحي)، الكويت، كاظمة للنشر، 1985.

وأن هذه الأخيرة تتكون من مجموعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الجماعة الدولية وكل واحدة منها لها أهدافها ومصالحها.

إذا فالعلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن تلك السياسات هي عبارة عن عملية تتم داخل الدولة، وصانع القرار فيها يعلم بمختلف البدائل والاختبارات، بينما الأولى (العلاقات الدولية) من نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل الدولية، وهنا يعتقد د.محمد السيد سليم أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية دولية واحدة فإن العلاقات الدولية تمتد إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر وهو ما يكرس اختلافا جوهريا بين موضوعات علمي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية 1، ننتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول (السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في حقل العلاقات الدولية على غرار المنظمات الدولية العامة، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات) وهذه الأطراف تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية.

3- أنواع السياسات الخارجية:

تصنيف السياسة الخارجية غير متفق عليه لذلك سنحاول اعتماد تقييم يساعدنا في فهم طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية تجاه حالة أو موقف ما دون أن يشكل ذلك معيارا عاما ودائما يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية:

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 13.

اختلفت تصنيفات السياسة الخارجية تبعا لاختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل فريق حول هذه المسألة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الكيفية والإجراءات والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يمكن القول أن هناك من الناحية المظهرية سياسات خارجية ديمقراطية وأخرى تسلطية، ففي الأولى تكون عملية صنع القرار معرضة للمناقشة والتعميم والانتقاد والمتتابعة من طرف المؤسسات المنتخبة مما يؤدي إلى توزيع مسؤولية تحديد الأهداف للسياسة وصنع قراراتها بين أطراف عديدة (رأي نظرية الفاعل العقلاني) فإن هذه الاعتبارات لا تسمح بمرور الاختبارات غير عقلانية"، أما الثانية فرغم احتوائها على مؤسسات دستورية فإنها تتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف وصنع وتنفيذ القرارات، حيث تخضع إلى الاعتبارات الشخصية الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والمخاطرة والتناقض.[1]

أما إذا نظرنا إليها من حيث طبيعة الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية: فهناك سياسات خارجية تتوخى تحقيق أهداف التوسع والهيمنة إما عن طريق تغيير أوضاع معينة أو المحافظة على الوضع القائم، وهذا قد يؤدي إلى نشوب النزعات والحروب مع بقية أعضاء النظام الدولي، وهناك سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية تعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الطرف الآخر والتأثير عليه وهي سياسات تدعم عوامل الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.[2]

[1]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 27.

[2]– نفس المرجع، ص 28.

وهناك من ينظر إليها من زاوية العلاقة بين القيم والمبادئ والسياسة الخارجية حيث ساد الاعتقاد في كثير من الدراسات أن هناك سياسات خارجية إديولوحية وأخرى براغماتية، فالأولى تتأثر بالمبادئ والأفكار والأيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى في صياغتها لكل القرارات في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه تلك الأيديولوجية، وتلك الدول التي تتبنى هذا الصنف عادة ما تسعى إلى تصدير أيديولوجيتها إلى الدول الأخرى، أما الثانية فلا تتأثر بالمبادئ والأيديولوجية وتسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفقا لطبيعتها ووفق لما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية الآتية.

4- سمات ومميزات السياسة الخارجية:

من خلال الرجوع إلى العناصر الثلاثة التي تم التركيز عليها من أجل تشخيص وتحديد مفهوم السياسة الخارجية وهي:

أولا: الطرف الدولي والذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية

ثانيا: القضية أو الموقف الدولي والذي يتطلب فعلا أو رد فعل من الأطراف الدولية

ثالثا: القرارات وردود الأفعال والتي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي.

فالسياسة الخارجية إذا هي تعامل بين هذه العناصر الثلاث في إطار بيئة دولية غير ثابتة، لذلك يمكن من خلال هذا تحديد مميزاتها وخصائصها والمتمثلة أساسا في:[1]

[1]- السيد محمد سليم، مرجع سابق، ص 12.

1-الطابع الرسمي الواحدي:

بمعنى أن السياسة الخارجية هي تلك القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الأجهزة الرسمية لوحدة دولية واحدة.

وعلى الرغم من للأفراد والمنظمات غير الرسمية معتقدات ومبادئ حول أهداف السياسة الخارجية ولهم معلومات وحقائق حول أنجح الطرق لتحقيق هذه الأهداف إلا أنه لا يمكن أن تصدر عن الدولة إلا سياسة خارجية واحدة في وقت معين تجاه القضايا الدولية ،فالأجهزة الرسمية سواء في الدولة القومية أو الدول المركبة هي التي تستأثر بوظيفة صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

2- الطابع الاختياري:

نعني بذلك أن المواقف الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه والمشاهد والآثار وهذا ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة، فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين أساسيين تتفرع عنهما مجموعة من البدائل: (اتخاذ القرار (التصرف) وعدم اتخاذه (عدم التصرف) تجاه هذا الموقف، فكل موقف خارجي يحتمل مجموعة من البدائل والاختيارات تتوقف عملية المفاضلة بينها على ما تريد الدول تحقيقه من أهداف وأولويات في مختلف المستويات وفق لما تملكه من إمكانيات وخبرات.

3- الطابع الخارجي:

إذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة داخلية فإنها تحول إلى سلوكيات وقرارات ملموسة في إطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية، وبالتالي فالمحيط الخارجي

هو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية أو الضمنية للسياسات الخارجية للدول، والبيئة الدولية قد تتفرع إلى جهوية وإقليمية ودولية من حيث مستوياتها، ومن حيث قواعدها إلى دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، ثم شركات متعددة الجنسيات، فكل فاعل دولي يساهم في بلورة السلوكيات الخارجية وفي رسم حدود واحتمالات إنجاز الأهداف المرتبطة بها.

ويضاف إلى تلك السمات :الطابع الهدفي– الطابع البرنامجي– الطباع العلني.

5– أهداف السياسة الخارجية:

تتضمن السياسية الخارجية الموافق الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار مع نية تحقيق صف طويل من الأهداف، وهذا الموقف مقيد بواسطة إدراك ظروف الدولة التي يعمل فيها صناع القرار من حيث جغرافيتها، اقتصادها ومكانتها وبنيتها السياسية، والثقافة والتقاليد ووضعيتها الإستراتيجية والعسكرية.

كذلك الموقف يتخذ بالرجوع إلى الأجهزة الأخرى التي تعمل مثلها على المستوى الدولي، وكذاك موقفها مقيد بتلك الاعتبارات السابقة وهو ما تسميه بالبيئة الدولية لصناع القرار.

ويمكن إدراج مجموعة من الأهداف تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها وهي :

-الأمن والرفاهية والاحتفاظ بالقيم:

ومسألة الأمن القومي مسألة بالغة الأهمية بحيث أن كل السياسات الخارجية للدول تتأثر بها، وكذلك تحقيق الحد الأعلى من الرفاهية كمؤثر رئيسي على السياسات الخارجية بحيث لا توجد دولة مكتفية ذاتيا ولا معنى للاكتفاء الذاتي إلا في علاقته بطموحات سكان الدولة، وكذلك

تتضمن الأهداف المحافظة على القيم ودعمها ومثال ذلك القيم البلشفية والنازية، والفاشية والقيم تؤثر على طرق عمل السياسة الخارجية مثل طريقة التغيير أو عدم التغيير، والمفاوضة والضغوط السلمية والتهديم والعمل العسكري المفتوح وغيرها.

-مراجعة السياسة الخارجية:

حيث يمكن أن تتم مراجعة السياسات لرغبة صناع القرار القيام بالتغيير في العلاقات بين الفواعل على المستوى الدولي، أو تغيير الفواعل في حد ذاتهم أو يمكن أن يكونوا ضد مراجعة السياسات إذا كان صناع القرار راضيين على عدد وطبيعة الفواعل، وعلى علاقاتهم المشتركة لأنه لا توجد علاقات دولية ثابتة، وبالتالي لا يمكن الاحتفاظ بالوضع القائم دوما.

-التمييز بين الأهداف القصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى:

ففي عالم المثل كل القرارات ذات العلاقة بالأهداف قصيرة يجب أن تكون منسجمة مع بعضها البعض ومع الأهداف بعيدة المدى، لكن يمكن أن تتحقق واحدة من هذه الأمنيات في عالم الواقع، لذلك غالبا ما تكون الأهداف قريبة المدى متناقضة لذا من المستحيل المحافظة على النمط من القرارات المنسجمة وإذا وجد هذا النمط فمن غير الممكن الحفاظ على انسجام النمط مع الأهداف طويلة المدى وهذا نتيجة تلك الضغوط المباشرة التي تجعل من الصعب التفكير حول الأهداف طويلة المدى ككل وعدم حساب نتائج القرارات، لذلك ستعدل نتائج القرارات بواسطة كل من مواقف الآخرين وكذا الموقف اللاحق من قبل صناع القرار في الدولة حول المسألة.

"لذلك من الصعب ربط الهدف قصير المدى عضويا بالهدف طويل المدى".

مثال ما حدث مع بريطانيا في 1931 انتهجت السياسات الاسترضائية لكل الحكومات المتعاقبة وبعدها حققت على التعاقب أهداف قصيرة المدى الخاصة بالقضايا الساكنة دون الانخراط في الحرب لكن إذا كانت الحرب مدمرة ومكلفة ومؤثرة على مكانة بريطانيا الدولية وعلى الاقتصاد والتلاحم الاجتماعي فسوف تنخرط فيها كالحرب العالمية الثانية.

-الوظيفة التنموية:

من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة، حيث تدفع بالوحدات الدولية الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة، مثال: الدور الذي لعبته السياسة الخارجية في الفترة الناصرية حيث برر الرئيس جمال عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية بالأثر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات الاقتصادية لمصر رغم عدائه للغرب الذي أدرك أن عدائه لعبد الناصر يكلفه مصالحه في العالم الثالث، كذلك اندونيسيا حيث لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الاندونيسية منذ استقلالها.

-تدعيم الاستقلال السياسي للدولة:

إتباع دول العالم الثالث لسياسية عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة وذلك من أجل مواجهة القوتين العظيمتين وحماية استقلال تلك الدول.

-تأمين المصالح الخارجية:

الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي، أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

-تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي:

من خلال لجوء صانع القرار في السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حوله في وجه العدو الخارجي، مثل الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء العرب من أجل ضمان التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي.

-إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية:

تتناسب تلك المكانة الدولية مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، ومن أممثلة ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي .

-تدعيم سلطة صانع القرار وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية:

حيث تلعب دورا حيويا في تأكيد مشروعية القائد السياسي وزيادة شعبيته، ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية، دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، كذلك يلجأ صانع القرار في السياسة الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه.

6- أدوات تحقيق السياسة الخارجية:

* تحقيق الأهداف القومية في إطار بيئة دولية فوضوية وغير مهيكلة يميزها الصراع والنزاع بين الوحدات السياسية الدولية.

* تحقيق الأهداف القومية مرتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل (الواقع الجغرافي، طبيعة المحيط الداخلي، الحالة الاقتصادية، الإستراتيجية وكذا الوضعية السياسية والعسكرية والإستراتيجية وسط المحيط الإقليمي وكذا النسق الدولي بصورة أشمل).

كل هذه العوامل والمتغيرات هي التي تحدد طبيعة الوسيلة والأداة المستعملة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[1]

- **التفرقة بين الوسائل والأهداف:** (الإستراتيجيات في السياسة الخارجية) .

* العلاقة بينهما جد وطيدة إلى حد يصعب فيه الفصل بينهما في كثير من الأحيان إذ ممكن أن يتحول الهدف إلى وسيلة والعكس صحيح (تدخل و م أ في كوريا هدف حد ذاته هو في الحقيقة وسيلة لاحتواء ومنع انتشار المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا في دول مثل كوريا. الفيتنام. كمبوديا) هذا الهدف في حد ذاته هو عبارة عن وسيلة للحفاظ على استقرار النظام الدولي وحماية ميزان القوى الدولي الضروري والحيوي لضمان الحد الأدنى من أمن و.م.أو حلفائها.

* كما أن استعمال المساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية وعسكرية وإيديولوجية قد يتحول إلى هدف في حالة ما إذا تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة المتاحة في الدولة المستقبلة لهذه المساعدات.

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 96.

الاعتبارات التي: يتوقف عليها اختيار الوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية:[1]

– طبيعة وأهمية الهدف المراد انجازه.

– مواقف وأهداف وإستراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالموقف الدولي.

– الظروف والمعطيات المحيطة بالموقف الدولي.

الراجح في هذا الشأن أنه كلما تعددت وتنوعت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة مجالا واسعا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التدرج والتنويع في العمل الخارجي.

-أدبيات السياسة الخارجية تذهب إلى اعتماد الوسائل التالية: الدبلوماسية العسكرية، الاقتصادية أعمال التجسس والتخريب.

1- الأداة الدبلوماسية:

- هناك من يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية وفي الحقيقة الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة لإنجاز أهداف سياسيتها الخارجية.
- هي عبارة عن مجموعة القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدولة مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- جرى التركيز من قبل الأكاديميين على العمل الدبلوماسي بالتأكيد على الجوانب التقنية والعملية إضفاء للحيوية والفعالية على هذا النشاط مثل الوقت المناسب والطرق الملائمة لاتخاذ مبادرة أو اقتراح أو بيان أو الرد على فعل = على هذا الأساس أصبحت الدبلوماسية تمثل أبرز

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 97.

تقنية لإدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي.

●الدبلوماسية المغلفة (السرية) قد هيمنت على العالم الدولي في فترة قبل الحرب العالمية الثانية، فإن المنظومة القانونية لفترة ما بعدها إضافة للاعتبارات والظروف التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال التسلح فرضتا عملية الانتقال إلى ممارسة الدبلوماسية المفتوحة (العلنية) = تترتب عن ذلك إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي عليها المفاوضات.

كما تسعى المواثيق الدولية إلى منع اللجوء إلى الاتفاقيات والمعاهدات السرية التي شكلت صلب العمل الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الثانية = وذلك من خلال عدم الاعتراف بأية وسيلة دولية قد تترتب عن تلك النشاطات الدبلوماسية السرية.

●الدبلوماسية فندت الفكرة التقليدية حول المسلمة: أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة الملائمة لإدارة العلاقات الدولية في أوقات السلم فإن الدبلوماسية لعبت دورا بارزا في التخفيف من حدة هذه الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل البعض منها.

●الواقع الدولي يؤكد أن الدول الكبرى تملك ترسانة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة هي الأكثر نشاطا وتأثيرا في العالم الدولي والأكثر ميلا واستعدادا لاستعمال الوسائل غير الدبلوماسية على عكس الدول المتوسطة والصغيرة.

2- الوسائل العسكرية:

-ستعمل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية تحقيقا لمتطلبات الأمن القومي (ما حدث خلال الحرب الباردة أو بعدها) تمت تحت حجة وذريعة حماية الأمن القومي.

-مسألة مشروعية أو عدم مشروعية استعمالات القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك وعلى الكيفية والإطار القانوني والأخلاقي الذي ميزه، ومع ذلك فالقوة العسكرية لا تستعمل إلا في حدود ضيقة جدا وحين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى (الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة).

-تحقيق المزايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية من خلال المساعدات العسكرية وكسب الحلفاء والأصدقاء عن طريق مبيعات الأسلحة.

-إضفاء الطابع الأخلاقي والقانوني لهذه الأداء من أجل إضفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كوسوفو العراق أفغانستان ... الخ، والتي استندت إلى شعارات ومبادئ انبثقت عن نهاية الصراع الأيديولوجي على المستوى الدولي وهكذا تم استخدام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات، محاربة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخلات العسكرية الجماعية والأحادية.

-الانتقاد الموجه لهذه الأداة أنها لم توجه في الأساس إلى المبدأ بل ركزت على الطريقة والآليات وهي تلح على ضرورة التدرج في توظيف مجموعة من الوسائل قبل المرور إلى القوة العسكرية (مثال: استعمال القوة النائمة) لإقناع الأطراف المستهدفة بضرورة تغيير والعدول عن

سلوكيات معينة وإذا فشلت استعملت القوة الصلبة على مراحل شريطة ضمان الحد الأدنى من الموافقة والشرعية الإقليمية والدولية.

3-الوسائل الاقتصادية:

-ازدادت أهميتها بفعل تقوية وانتشار دعائم الاعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم.

-تحول الاهتمام إلى القضايا الاقتصادية بدل الاهتمام بالعسكرية والإستراتيجية بعد الحرب الباردة، ذلك ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى فاعل سياسي أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

-تمكنت الدول المتقدمة اقتصاديا من التأثير وكسب مواقف الدول كروسيا، الصين في حرب الخليج.

-المتغيرات الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف في السياسة الخارجية إذ أن هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية، ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة.

قد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية بمثابة الأداة الفعلية لإنجاز أهداف سياسية على مستوى البيئتين الداخلية التأثير على صانع القرار باتجاه تغيير مواقفهم وتصوراتهم وحتى أفعالهم تجاه الطرف الموظف لهذه الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية.

-استعمال الأداة الاقتصادية في مساعدة الدول التي تعاني أزمات اقتصادية/ إيجابيا

-استعمال الأداة الاقتصادية كأداة لمعاقبة وتجويع المجتمعات الأخرى/ سلبيا

-القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي ظاهرة معقدة لا تتوقف فقط على حجم الموارد التي تملكها ولا بدرجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي بلغته، كذلك قيمة المنتجات والخدمات التي تسيطر عليها على مستوى السلم العالمي لتوزيع الأشياء الثمينة والإستراتيجية، تستعمل ذلك في الضغط على الدول المستوردة لهذه السلع والخدمات مثل (الحظر البترولي العربي للدول الغربية المؤيدة لإسرائيل 1973) استعمال الدول العربية للنفط في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

-الانتشار المقلق للأداة الاقتصادية بعد الحرب الباردة للقوى الغربية، فالتعامل الغربي مع دول الانتشار النووي مثل (إيران وكوريا الجنوبية) ارتكز أساسا على سلسلة من العقوبات الاقتصادية الجماعية والأحادية والتي لم تزد تلك الدول إلا تشبثا بمواقفها وسياستها في هذا الشأن (الازدواجية في المعايير والسياسات عند التعاطي مع المشاريع النووية لمختلف الدول+ إصرار تلك الدول النووية على الهيمنة على المزايا التكنولوجية في هذا الميدان.

-كذلك الدول الراعية للإرهاب تعرضت بدورها لأشكال الضغط الاقتصادي.

-كذلك الهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى على المؤسسات الاقتصادية والمالية استطاعت من خلالها توظيف مكانتها الاقتصادية في هذه المؤسسات في فرض صلاحيات وتحولات اقتصادية وسياسية داخلية لدول العالم الثالث.

4- وسائل التجسس:

-وظيفة أجهزة الاستخبارات والاستعلامات من الناحية القانونية والموضوعية هي جمع الحقائق والمعلومات حول المسائل والقضايا والأفعال والظواهر المتعلقة أساسا بمقومات الأمن

القومي والمصلحة العليا للمجتمع، تبدو هذه الوظيفة أكثر ملائمة لعملية التحضير لاتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والداخلية إضافة لكونها تشكل المادة الأساسية لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر (دور النشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات)

-الدور التقليدي والحديث للسفارات ووظائفها التجسسية للدولة المضيفة طالما لا يمس باستقرار وسلامة الدولة المضيفة وأكثر من ذلك أصبحت لا تمانع تلك الدول المضيفة بإعادة ملحقات عسكرية على مستوى تلك السفارات.

-دور أجهزة المخابرات باستعمال أعمال العنف والتخريب للقضاء على الأنظمة السياسية القائمة واستبدالها (مثال: ما حدث في التشيلي ضد نظام ألندي 1974، وتوظيف تلك الأجهزة الإستخباراتية للمجتمع المدني والأجهزة الإعلامية والثقافية وبعض المنظمات الخيرية غير الحكومية لتحقيق مآربها.

5- وسائل الدعاية:

- أدوات الدعاية في العالم الدولي هي محاولة لتشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والشرعية والعقلانية وهو ما يوفر الغطاء الأخلاقي والموضوعي لكل السلوكيات التي تتخذ ضده، وهي أداة تقليدية أساسية ورئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي وسيلة لغزو العقول والسيطرة عليها واكتساب ودها وتأييدها من أجل تغير علاقات القوة القائمة وليست لغرض احتلال رقعة أو المكونات الاقتصادية الاجتماعية للدول الأخرى.[1]

- موجهة لتحضير وتكوين الرأي العام المساند للتوجهات السياسية لدولة معينة.

[1]- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 83.

– توظف الدعاية القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية وكذا الأطر القانونية (الدول الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التثبيت بقيمها ومكوناتها الفكرية والعقائدية في حين الدول الكبرى تستعمل تلك القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقويم سلوكاتهم بما يتماشى مع قيمها التي تزعم بعالميتها وبعدالتها (حملات الرؤساء الأمريكان بعد الحرب الباردة الدعائية للدول المارقة نابعة من ذلك النسق العسكري الأمريكي القائم على الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان... الخ، وظفت لضمان التأييد الداخلي والخارجي لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانيا: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

1- مفهوم عملية صنع القرار:

تنصب عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حول معرفة الكيفية والطريقة التي تتعامل من خلالها الدولة القومية مع المؤثرات والمواقف والظواهر التي تعززها البيئة الدولية، ولهذه المقارنة أهمية كبيرة حيث أنها أخرجت مسألة تحليل السياسة الخارجية من دائرة المناهج التقليدية والتي كانت ترتكز على عوامل القوة والجغرافيا عند محاولة التنظير لها، فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي تواجه صانع القرار عند محاولة تعامله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف باسمها وتعكس بذلك اتجاهات وتصورات الدول وكذا الوسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها تجاه الأحزاب الدولية.

*** تعريف عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:**

"هي مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي تواجه عمل المؤسسات والتي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار من بين مجموعة من البدائل أو الخيارات الممكنة لتحقيق أهداف محددة من البيئة الخارجية ".

– لكن الاختيارات والبدائل في السياسة الخارجية عادة ما يكتنفها ظاهرة عدم التأكد، فهي غير واضحة بحكم التعيير السريع وغير المرئي في غالب الأحيان لظواهر البيئة الدولية ،وهذا الأمر قد يحدث منافسة وعدم اتفاق بين دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية حول البدائل المتوفرة وما يرتبط بها من أهداف ونتائج.

– تحتوي السياسة الخارجية على قرارات وأفعال وموافق تتخذ من طرف أعوان الدولة في إطار بيئة معقدة للغاية يرجع ذلك إلى ثلاث اعتبارات أساسية:

1– كون الأفعال والقرارات لا تتخذ من طرف الدول كأشخاص القانون الدولي بل من طرف أفراد ومجموعات من الأفراد سواء في إطار تنظيمات رسمية أو غير رسمية، ومهما كانت وضعيتهم فإنهم يتأثرون بمجموعة من الاعتبارات الشخصية.

2– أن عملية صنع القرار تتم داخل مجموعة من البيروقراطيات لها أهدافها ومصالحها ومبادئها تدافع عليها ولها قواعد وضوابط توجه نشاطها.

3– هناك قيود ومؤشرات البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها التي لا يمكن تجاهلها عند رسم قرارات السياسة الخارجية. نظرا لهذه الاعتبارات والمؤشرات تصبح عملية اتخاذ القرار في السياسة

الخارجية قضية معقدة ومتعددة المظاهر والأوجه لذلك فالوصول إلى صيغة عمل معينة في السياسة الخارجية بالنظر لتلك الاعتبارات والمؤثرات ليست بالمهمة السهلة.

ومع ذلك فالطبيعة المستعجلة لجل القضايا التي تخص السياسة الخارجية ترغم صانعي القرار على اختزال التباينات والعقبات السالفة الذكر من أجل الوصول إلى صيغة عمل تضمن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف عن طريق التعامل مع بقية الأطراف الدولية.

– ومن حيث المراحل والخطوات العملية المختلفة التي تسلكها عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كان دافيد أستون يوفر لنا نموذجا دقيقا لفهم ذلك بمجموعة من المدخلات التي تفرزها البيئة العامة بمختلف تفرعاتها وأصنافها داخل النظام السياسي، يقوم هذا الأخير بتحليلها وجمع المعلومات الكافية عنها في إطار شبكة من التنظيمات والمؤسسات مما يجعل العملية معقدة وشاقة في بعض الأحيان، ثم تتبعها لاحقا مرحلة يقوم فيها النظام السياسي بتحويل هذه المدخلات إلى قرارات وسلوكيات خارجية ملموسة (المخرجات) وفق ما يتناسب مع إمكانيات وقدرات وظروف هذا النظام، وإذا كان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات والسلوكيات انعكاسات وردود أفعال فإن ذلك يعود إلى قلب النظام السياسي في شكل تغذية عكسية (استرجاعية) وهكذا تبقى العملية في تواصل.

نقد هذا النموذج:

–على الرغم من دقة هذا النموذج فإن بعض الدراسات المعاصرة ترى أنه بالغ في وصف كيفية اتخاذ القرارات أي كيف يتصرف المسؤولين في النظام السياسي في حين كان من المطلوب من كل عمل أكاديمي التركيز على كيف يجب أن تكون الأمور بمعنى أكثر أنه في الواقع العملي

ضرورة إخراج عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عن دائرة المؤسسات الرسمية، وتوسيعها إلى بقية التنظيمات العلمية والأكاديمية التي بإمكانها توفير المادة المعرفة اللازمة لفهم ظواهر السياسة الخارجية فهما موضوعيا وعقلانيا، وهذا ما يفيد في نهاية المطاف في هندسة جيدة لعملية صنع القرار (الهندسة وفق هذا المنظور تعني تطبيق مبادئ المعرفة ومناهجها عند التعامل مع قضايا السياسة الدولية"

–على الرغم من أن كثير من أدبيات السياسة الخارجية تغيرات عملية اتخاذ القرار بمثابة المسألة أو المتغير الأكثر أهمية لهم السلوك الخارجي للدول إلا أن **سنايدر** يفضل اعتبارها مجرد أداة أو وسيلة تفيد في معرفة بعض المتغيرات النسقية المؤثرة في مواقف السياسة الخارجية مما يعني أن هناك متغيرات وعوامل أخرى مؤثرة في السياسة الخارجية لا يمكن إدراكها وتفسيرها من خلال مقاربة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

2– مراحل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يمكن تصنيف مراحل عملية صنع القرار إجرائيا إلى ثلاث فئات أساسية

أ– المراحل التحضيرية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية :

وهي المرحلة السابقة لاتخاذ القرار أي مرحلة الإعداد وبالنظر إلى طبيعة المواضيع والمواقف التي تخص حقل السياسة الخارجية والتي تتسم بعدم الاستقرار بل والتعقيد والغموض الذي يشمل البيئة الخارجية التي تحول في إطارها قرارات السياسة الخارجية إلى أفعال حقيقية تصبح مسألة الإعداد والتحضير جد حاسمة ومهمة لمسار اتخاذ القرار فكلما كان التحضير موضوعيا وعقلانيا وشاملا كلما زاد ذلك من نجاح عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية "غير

أن الطبيعة الاستعجالية" لبعض المواقف للسياسة الخارجية قد يؤثر سلبا في بعض الأحيان على عملية التحضير فتتلخص بذلك مراحلها إلى الحد الأدنى الذي يسمح بالمخاطرة في السياسة الخارجية.

1- الإدراك:

يعتبر هذا العنصر الأكثر أهمية في مسار اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهو عبارة عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صانع القرار حول العالم (الداخلي والخارجي) الذي يتعاملون معه، كما تمثل نقطة البداية في التفاعل مع القضايا والمواقف التي تعززها البيئة الدولية.

-كما يندرج الإدراك في إطار أهم إفرازات البيئة السيكولوجية لمحيط اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كما يشمل البيئة الداخلية والخارجية.

-كما أن هناك جدل كبير في ميدان السياسة الخارجية حول مسألة المفاضلة بين "البيئة النفسية" و"البيئة العملية" في التأثير على مسار اتخاذ القرار فالفريق الأول يرى أن إدراكات وتصورات صناع القرار المتغير الأكثر أهمية لأنه يعتبر المفتاح الذي يربط بين البيئة الخارجية وسياسة اتخاذ القرار في الوحدة السياسية هذا ما يجعل من التركيز سيكولوجية صناع القرار أمرا حتميا من أجل فهم موضوعي لقرارات السياسة الخارجية.

-أما الفريق الثاني (فرانكل) والذي يرى أنه يجب إعطاء الأهمية القصوى للبيئة العملية لأن بعض متغيراتها قد تهمل عند إدراك صانع أو صناع القرار للموقف أو الظاهرة الدولية الأمر الذي قد يؤثر سلبا على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن البيئة النفسية في اعتقادهم يمكن أن

تفصل وتؤثر في حدود القرارات الممكنة، بينما البيئة العملية تحدد إمكانيات الفعل الحقيقي في السياسة الخارجية.

-ومن هلال الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية والذي يؤكد في كثير من المواقف أنه إذا كانت خيارات السياسة الخارجية تبنى انطلاقا من إدراك المسؤولين عنها (السياسة الخارجية) لظواهر وأهداف البيئة الخارجية فإن مدى صحة وموضوعية وقابلية تحويل هذه الإدراكات إلى أفعال حقيقية يتحدد من خلال علاقاتها بالواقع العملي، فالحالة التوافقية فإن الصور النمطية لصناع القرار عن العالم الخارجي تتجسد في أفعال مؤثرة، أما إذا كانت العلاقة بين البيئة السيكولوجية والعملية متناقضة فإن ذلك يعرض السياسة الخارجية إلى الكثير من الإخفاق والانتكاس، فلابد من وجود علاقة توافقية بين البيئتين.

-يتأثر إدراك صناع القرار لمواقف السياسة الخارجية بمجموعة من الاعتبارات أبرزها مرتبط بـ:

1 -بطبيعة ظواهر البيئة الخارجية فهناك ظواهر بسيطة وواضحة المعالم تسهل عملية فهمها وإداركها بشكل موضوعي وصحيح من قبل المسؤولين، وهناك مسائل معقدة ومبهمة ومستعجلة تدفع مسألة الإدراك نحو المخاطرة والمجازفة.

2 -كما أن الإدراك بتأثر بشكل مباشر بطبيعة الطرف والأطراف المهتمة بذلك الموقف وبالخيارات الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فكل موقف من مواقف السياسة الخارجية يشبه إلى حد بعيد لعبة متعددة الأطراف والإستراتيجيات لا يمكن فيها لأي طرف مهما كانت متوقعة ومكانته الدولية فرض منطقه وتصوراته بشكل كلي على هذه اللعبة.

3 -إدراكات صناع القرار تتأثر كثيرا بالتراكم التاريخي الذي اكتسبوه في التفاعل مع مختلف الفواعل الدولية الأخرى، وبالمبادئ والأيديولوجية والعقائد والتقاليد في مجتمعاتهم والتي تمثل المنطلقات الأساسية في إدراك ما يحدث في البيئة الخارجية.

-الواقع العملي يؤكد أن تصرفات وسلوكات الدول في الشؤون الخارجة يكون نابعا أساسا من رؤية وإدراك صانعي القرار للمواقف الخارجية وكذا تفسيرهم لإبعادها ودلالاتها على ضوء المؤشرات والقناعات المتوفرة لديهم حول مواضيع وأطراف هذه المواقف وهذا شكل الانطلاقة الحقيقية حول انتهاج الدولة الإستراتيجية معينة في السياسة الخارجية.

2- المبادرة :

بعد أن يحسم صانع القرار مسألة إدراكه للموقف الدولي في شكل الصورة الأولية حول ما يحدث في البيئة الخارجية تأتي مرحلة المبادرة والتي تعني اتخاذ القرار أو الموقف بشأن موضوع هذا الحدث الدولي، وبهذا فإن المبادرة تعني الاستجابة أو عدم الاستجابة للموقف الدولي، وما ينجر عنه من انعكاسات وتداعيات.

في هذه المرحلة يفترض أن صانع القرار قد يحصل على كل المعطيات والمعلومات الضرورية التي تسمح له بتقدير مدى أهمية أو عدم أهمية هذا الموقف الدولي، وعلاقته بالمصلحة القومية التي يتكلمون باسمها.

وقد ينبع المحفز أو الرغبة على المبادرة سواء من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية لصانع القرار، كما يرى فرانكل: أنه مهما كان مصدر أو الدافع أو المحفز على المبادرة فإن الاهتمام

بموقف أو حالة في السياسة الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى أفعال بل ربما يكون في شكل قرارات سلبية (موقف سلبي).

- تتوقف طبيعة ودرجة المبادرة للاستعداد لمواجهة الموقف الدولي على الاعتبارات التالية:

-طبيعة الشخصيات المسؤولة عن السياسة الخارجية هناك صناع القرار لهم اهتمامات بالسياسة الخارجية، وكذا بحكم تجاربهم والمهارات التي امتلكوها في الشؤون الخارجية فإنهم يتصرفون بسرعة المبادرة تثبتها أفعال وسلوكيات ميدانية، يضفي حركية وفعالية على السياسة الخارجية، وهناك شخصيات لا تركز كثيرا على السياسة الخارجية بحكم أولوياتها و منطلقاتها الفكرية وهو بذلك يعرقل سرعة الاستجابة تجاه المواقف في السياسة الخارجية.

-تتأثر المبادرة بطبيعة الدور الذي تريد الدولة تحقيقه أو الحفاظ عليه من خلال سياستها الخارجية فالسياسات الخارجية المرتبطة بدور إقليمي أو دولي محدد بدقة في النسق الفكري في مختلف المرجعيات الدستورية للدولة غالبا ما تتميز بنوع من الحركية والنشاط في البيئة الخارجية هذا يدفعها للاهتمام بكل ما يحدث في هذه البيئة الدولية، على عكس السياسة الخارجية للقوي (الدول) المتوسطة أو الصغيرة بأنها غير مقيدة بدور دولي محددا سلفا مما يدفعها إلى التريث وعدم الاستعجال في الاستجابة للمواقف الدولية المواقف السلبية لوزراء الخارجية لتلك الدول.

-هناك أطراف أخرى غير رسمية تساهم بشكل غير مباشر أو مباشر في عملية المبادرة كما هو الشأن ففي الإدراك، بمعنى أن مصدر المبادرة الرئيسي هو صناع القرار الرسمي في مؤسسات السياسة الخارجية، والحديث هنا عن دور الرأي العام تجاه المواقف الدولية المترابطة بالوضع الداخلي (مكونات المجتمع العرقية الدينية)، كذلك دورة الأحزاب السياسية وجماعات

الضغط قد شكل مصدر اهتمام بمواقف السياسة الخارجية خاصة لتلك الدول المتمتعة بالديمقراطية.

3- التشخيص الدقيق للموقف الدولي:

تعني التشخيص الدقيق للحالة أو الموقف الدولي التي تفرزه التفاعلات الدولية من خلال فحص كل الاعتبارات والمتغيرات التي يعتقد أنها كفيلة بفهم حقيقة ما يحصل (الحدث الدولي) وتمتد هذا ليشمل الأبعاد والسياقات الزمنية المختلفة (الماضي-الحاضر-المستقبل) للموقف الدولي.

تشمل هذه المرحلة كل المتغيرات الجزئية الوسطية والكلية التي ساهمت في بروز المواقف وتطوره وتداعياته المحتملة.

من خلال هذه المرحلة يمكن اكتشاف مختلف الأطراف المهتمة بهذا الموقف الدولي والتعرف بذلك على مواقفها واستراتيجياتها وأهدافها المرتبطة به (هنا يصعب التعميم حول أهمية تلك المتغيرات في أي موقف خارجي لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف كل موقف وللتقديرات الشخصية لصناع القرار في السياسة الخارجية.

هذه المرحلة لتعريف الموقف تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المتعامل معها، ففي الحالات القليلة الأهمية أو العادية أو الروتينية التي يكون مسار اتخاذ القرار فيها. بسيطا قد يكتفي صناع القرار بتعريفها انطلاقا من المعلومات المتوفرة أو الملفات الجاهزة لدى مختلف مصالح مؤسسات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، لكن في الحالات ذات الأهمية البالغة، فإن مسألة

التعريف بالموقف تتخذ بعدا معقدا للغاية وهو ما قد يدفع بصانع القرار في السياسة الخارجية في حاجة إلى قدر معتبر من المعلومات في تشخيص حقيقة المواقف الخارجية.

وغالبا ما يفرز مرحلة تعريف الموقف وفقا لهذه الاعتبارات ما يسمى باقتراحات التصرف أو الصيغ المحتملة للقرارات المتعلقة بمواجهة مختلف مخرجات هذا الموقف.

تمتد مرحلة التعريف الدقيق والناتج لمواقف السياسة الخارجية إلى القيام بعملية تقدير وإشراف مختلف التطورات التي يمكن أن تحدث قبل اتخاذ القرار أو بعده، فالتنبؤ والإشراف في السياسة الخارجية أضحى من العناصر الأساسية في اتخاذ القرار لاهتمامه بتحديد البدائل والصور المستقبلة المختلفة لإفرازات البيئة الخارجية وهو ما يجنب صناع القرار الوقوع في مأزق المفاجأة لذلك نجد وجود قسم في وزارات الخارجية يهتم بمسألة التخطيط والإشراف للتطورات المستقبلية المحتملة مثل: و. م .أ أنشأت كتابة الدولة للشؤون الخارجية 1947 وهي هيئة للتخطيط والإشراف تسعى للتصرف تجاه المواقف الخارجية التي يمكن أن تواجهها و م أ في المستقبل.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنبيه وإعداد صناع القرار لمختلف التحولات المستقبلية في البيئة الخارجية.

4- جمع المعلومات حول الموقف:

وهي الرابطة بين متخذي القرار في السياسة الخارجية والبيئة التي يتعاملون معها أو هي أداة لتحويل الواقع (البيئة العملية) إلى بيئة نفسية وبحكم التعقيد والتنويع الذي أصبح غير البيئة الداخلية والتي تصاغ فيها مختلف القرارات لمواجهة والتعامل مع إفرازات البيئة الخارجية الأكثر تعقيدا، هذا الوضع يجعل من الضرورة على المسؤولين عن السياسة الخارجية انتهاج مقاربة

موضوعية وعقلانية في التعامل مع مواقفها وظواهرها، ولتجسيد هذا المعنى لا بد من الاعتماد على كم هائل ومتنوع من المعلومات والمعطيات المرتبطة بتلك الظواهر والمواقف الدولية المتنوعة.

لذلك تلجأ الدول أو الأنظمة السياسية المتقدمة أو التعددية إلى التنويع في مصادر جمع المعلومات الذي يسمح بالمقارنة والتقييم الموضوعي لكل صنف منها إلى مراكز صناعة القرار.

الإشكال الذي يطرح هنا عدم قدرة صناع القرار على استيعاب ذلك الكم الهائل من مصادر جمع المعلومات حول السياسة الخارجية ذلك لأن قدرتهم الإدراكية لا تمكن أن تلعب دور المصفاة في تقييم وغربلة ذلك الكم والتنوع الصادر عن مختلف المؤسسات والأطراف وهذا ما يدفع صناع القرار إلى انتهاج وسيلتين للخروج من هذا المأزق.

الوسيلة الأولى: تنصيب مجموعات مختصة في معالجة المعلومات وتقييمها والمفاضلة بينها وهذا يؤدي إلى تكريس تبعية صناع القرار للقناعات والنتائج التي يتوصل إليها البيروقراطيون.

الوسيلة الثانية: انتقاد مجموعة من المعلومات وفقا لمجموعة من الاعتبارات واستبعاد ما بقي فيها وهذا ما يؤدي إلى تسوية الواقع والوقوع في الخطأ مما يؤدي إلى استحالة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

يرى فاركس Farkas: "أن الفهم الموضوعي للسياسة الخارجية يجب أن يركز على أصناف وأنواع المعلومات التي توجه لصناع القرار وكيف تنتقل إليه وسرعة تحويلها وآليات فرزها وانتقائها التعامل مع المعلومات في السياسة الخارجية يطرح إشكالية لدى صانع القرار أو المجموعات المسؤولية عن معالجة المعلومات وهي لجوء هؤلاء إلى محاولة التقييم والتفسير لتلك المعلومات

الواردة انطلاقا من المعتقدات والصور الإدراكية التي يحتفظون بها في أذهانهم، لذلك ذهب المختصون في علماء النفس الاجتماعي إلى مجموعة من الوسائل ينتهجها صناع القرار للتقليل من حدة التضارب الذهني الذي ينتج عن تلقي هؤلاء المسؤولين المعلومات التي تتناقض مع تصوراتهم ومعتقداتهم وخلفياتهم الفكرية والعقائدية، وهنا يعتبر الإدراك الانتقائي من أهم الإدارات المستخدمة كل هذه المشكلة حيث يكون التركيز هنا منصب على المعلومات التي تتوافق مع تلك الإدراكات والتصورات مع الأخذ بعين الاعتبار ما يفرز ذلك من الصعوبات والمخاطر التي تنعكس على السياسة الخارجية.

كما أن دوائر صنع القرار في الأنظمة الديمقراطية التعددية تلجأ هنا إلى إجراء سلسلة من المناقشات والمداولات حول ذلك الكم الهائل من المعلومات التي قدستها معظم الأجهزة حيث يسمح هذا الإجراء من انتقاء الجزء الأكثر أهمية ومصداقية موضوعية ويستبعد الباقي وإذا تمت هذه العلمية وفق الأطر والمعايير الموضوعية والعقلانية وخارج القيود والمساومات والمنافسة بين الأجهزة البيروقراطية المعنية بمراحل صنع القرار فإن ذلك سيؤدي إلى الفهم الحقيقي لكل ظواهر وقضايا السياسة الخارجية ومن ثم تحديد الأهداف الأساسية المرتبطة بها.

تجمع المعلومات بطرف مختلفة معظمها تجمع من المعلومات المتوفرة كالمعلومات المجمعة من الجرائد والمجلات، كذلك يجمع الدبلوماسيون والموظفون الحكوميون الآخرون كميات ومعلومات الواسعة لدولهم من الناس الذي يتحدون إليهم أو يتصلون بهم، كذلك تستخلص الحكومات المعلومات من المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج، أو الذين لهم اتصالات مع الخارج وقد يكون من بينهم رجال الأعمال، الصحفيون، والعلماء والأساتذة وأحيانا حتى السياح،

كذلك توظيف الدولة المتقدمة "التكنولوجيا الخاصة بجمع المعلومات الإذاعة التلفزيون واستخدام الأقمار الصناعية لذلك الغرض.

5- ضبط الأهداف:

يعني تحديد الهدف هنا مهمة تطابق المصالح الوطنية مع أهداف السياسة الخارجية، وترتبها وفق سلم الأولويات وعادة ما توكل هذه المهمة أساسا إلى رئيس الدولة ووزير الخارجية، كما تغير درجة الصعوبة الجوهرية في تحديد الأهداف على نمط الحكومة في الدولة وعلى بنية المجتمع فمثلا نادرا ما تأخذ الحكومات الاستبدادية بعين الاعتبار موقف الرأي العام بنفس الطريقة التي تفعلها الحكومة الديمقراطية، كذلك الأخذ بعين الاعتبار للنظرة الخاصة للنخبة وأولوياتها وكذا الاعتراضات الموجودة داخل النخبة نفسها = لذلك كان وضع الأهداف وتحديدها بسيط نسبيا إلا أنه من الصعوبة إيجاد اتفاق حول ماهية المصالح الوطنية الحقيقية وماهية أهداف السياسة الخارجية التي يجب أن تكون وكذلك أولويات المصالح الوطنية وذلك بسبب أن في المجتمعات الديمقراطية، هناك العديد من جماعات المصالح التي لها فرص التدخل في تحديد تلك المصالح الوطنية وكذا أهداف السياسة الخارجية والأولويات الوطنية كذلك لها قدرة التأثير بعملية صنع القرار بمسألة تحديد الهدف في السياسة الخارجية أكثر تعقيدا في المجتمعات الديمقراطية، منه في المجتمعات الشمولية.

تقوم مجموعة من الأطراف والدوائر بتقديم اقتراحات ونصائح حول الأهداف المراد تحقيقها من السياسة الخارجية وقد تظهر خاصة في مختلف المراحل التحضيرية الأولى لاتخاذ القرار وذلك لارتباطها بالهندسة النهائية لمقاصد السلوك الخارجي (السياسة الخارجية).

تلك الأهداف المحددة بدقة مرتبط بمجموعة من الاعتبارات منها: مكانة وقوة مصدرها، عقلانيتها، موضوعيتها، وعلاقتها بالمصالح الوطنية للدولة، كذلك صدورها عن الأجهزة والأطراف الداخلية الرسمية غير الرسمية وكذلك قد تكون نابعة من البيئة الخارجية خاصة إذا تعلق المر بالدول الصغيرة والمتوسطة والتي تتبلور جل أهداف السياسة الخارجية في إطار الأخلاق والتكتلات الإقليمية والدولية (بلجيكا هولندا في إطار الحلف الأطلسي ومختلف مؤسسات الاتحاد الأوربي (الاعتبارات الداخلية والخارجية) تحدد مساحة حرية التصرف في السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية تحتوي على تصرفات ذات طبيعة تكيفية تابعة للمستجدات التي تحدث خارج إقليم الدولة وهي مبهمة وسريعة التطور لذلك فقرارات السياسة الخارجية غير مرتبطة بأهداف محددة بدقة.

هناك أهداف سرية للسياسة الخارجية لا يمكن الإفصاح عن طبيعتها ومحتواها لا عن طرق ووسائل تحقيقها لما يترتب عن ذلك من ردود فعل سلبية من قبل الفواعل المكونة للبيئتين الداخلية والخارجية.

كما أن هناك أهداف عامة غير محددة بدقة يمكن الإفصاح عنها ببساطة دون إثارة معارضة داخلية وخارجية (مثل: تحديد هدف تدعيم الاستقلال الوطني، حماية الوحدة الترابية، الأمن القومي).

مسألة تحديد الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية أمر نسبي وغير واضح المعالم فصانع القرار هنا لا يمكن في غالب الأحيان إلا أهداف وضاحة ومحددة من خلال مسار اتخاذ القرار قد

يتم تغيير تلك الأهداف أو ربما استبعادها واكتشاف أهداف أخرى جديدة وغير متوقعة وهنا تكمن أهمية الاستشراف والتنبؤ في مثل هذه الحالات.

ب- اتخاذ القرار المناسب

اختيار القرار المناسب مرتبط أساسا بوجود آليات وضوابط عقلانية تسند إليها عند القيام بعملية التقييم والموازنة والمفاضلة النهائية من مختلف البدائل المطروحة لدى صناع القرار، فالاستقرار على بدل معنى وهو نتيجة لسلسلة من المداولات والمناقشات حول مضمون كل خيار وما يرمز إليه من قيم وأهداف وما يترتب عليه من نتائج وتداعيات كما يتم ذلك في إطار ما تفرضه البيئتين الداخلية والخارجية من قيود واعتبارات (أشرنا إليها سابقا) كذلك الأخذ بعين الاعتبار لتلك العوامل النفسية والصور الإدراكية لصناع القرار الحقيقيين في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يستقرون على خيار معين إلا بعد التأكد من إمكانية تنفيذه وتحقيقه لأهداف والقيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.

يتأثر الحسم النهائي (الاختيار) في السياسة الخارجية بقواعد اللعبة الدولية وبعملية المقايضة والمساومة والمنافسة بين البيروقراطيات المعنية لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

مرحلة الاختيار النهائي او اتخاذ القرار لا تؤدي في كل الحالات إلى الفعل المباشر فقد تؤول أحيانا إلى التأجيل التي قد تفرضه قلة المعلومات المتوفرة خاصة إذا لم يكن هناك اعتبارات وضغوط خاصة وداخلية تدفع بإتقان الاستعجال نحو العمل في السياسة الخارجية.

كذلك مسألة الاستعجال خاصة في حالات السياسة الخارجية التي يتضح أنها لا تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الحيوية للدولة، أو في الحالات التي تكون تكاليف العمل فيها أكبر بكثير من الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها.

خيار التأجيل لا يمكن الوصول إليه دون دراسة عقلانية ومتأنية لمختلف جوانب الموقف الدولي حتى لا تؤدي إلى حرمان الدولة من الاستفادة من المزايا والمنافع التي تفرزها البيئة الخارجية بما يدعم مصالحها الوطنية ويحفظ أمنها وسلامتها من الأخطار التي قد تنجر عن مواقف وحالات السياسة الخارجية.

تصنيف القرارات التي تفرزها هذه المرحلة ترجع أساسا إلى طبيعة المواقف الخارجية وكذا شكل المؤسسة المعنية بالصياغة النهائية للقرار، فهناك مواقف في السياسة الخارجية لا تحتاج إلى قرارات بسيطة وروتينية ونهائية، وهناك مواقف معقدة كالنزاعات الأيديولوجية والتي تتطلب التعامل معها اللجوء إلى سلسلة من القرارات بعضها بدائي أولي، والآخر تعاقبي تقتضيه عملية التنفيذ والمتابعة المستمرة لذلك الموقف الدولي.

لكن عندما تعتمد على المؤسسة الرسمية والتي تشكل مصدر اتخاذ القرار فقد تكون بصدد قرارات تنفيذية تابعة عن مختلف الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، وقرارات تشريعية تمثل البرلمان مصدرها الأساسي.

ج- المراحل التالية على اتخاذ القرار

وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمسار اتخاذ القرارات السياسة الخارجية وهي التي تحدد الغايات والأبعاد الحقيقية لمعظم القرارات وهي تحتوي على ثلاث مراحل (التنفيذ-والمراجعة والشرح التبرير)

وهي مراحل متداخلة ومتصلة بعضها ببعض، وحتى بمثابة المخبر الذي تختبر فيه خيارات السياسة الخارجية لأن كل القرارات هي في حقيقة الأمر عبارة عن محاولات تم التأكد من موضوعاتها وعقلانيتها ومدى ملائمتها للواقع العملي من خلال عملية التنفيذ وقد يدفع هذا الاختيار باتجاه إدخال تعديلات أو حتى إلى التراجع أحيانا عن بعض القرارات المتخذة.

1-تنفيذ القرار:

تتوقف عملية تنفيذ القرار في السياسة الخارجية على محتوى وطبيعة الأهداف المرتبطة بها فكلما كان القرار بسيطا ساهم ذلك في إجراءات تنفيذه ولكن بالمقابل القرارات المعقدة والتي تحمل أكثر من قيمة وهدف فإنها تخلق صعوبات كثيرة أثناء التنفيذ وهو ما يدفع بصانع القار بإجراء اختبارات تجريبية تهدف إلى الوقوف على مدى إمكانية تنفيذها وعلى ردود الفعل التي يمكن أن تحدثها ومع ذلك فاحتمالات الفشل تبقى واردة في تنفيذ القرارات المعقدة المرتبطة بأهداف مهمة وشاملة كمسألة حماية الأمن القومي.

العلاقة بين البيئتين النفسية والعملية لصانع القرار في السياسة الخارجية تبرز أكثر أثناء هذه المرحلة، حيث أن الانسجام بين البيئتين العملية والنفسية يجعل من عملية تنفيذ القرار بسيطة وممكنة في حين التناقض بينهما من احتمالات التراجع أو التعديل للقرارات المتخذة كما قد يحدث ذلك الخلل نتيجة تلك التشوهات التي تحدث أثناء المراحل التحضيرية لمسار اتخاذ القرار، كما قد يكون مصدره عدم ملائمة الوسائل التي حددت لتنفيذ القرار للواقع العملي، فإذا حدد صانع القرار القوة العسكرية مثلا كوسيلة لتنفيذ القرار واتضح فيما بعد –بظهور معطيات جديدة– فإن ذلك

ستترتب عليه نتائج وخيمة تفوق بكثرة المكاسب والمنافع المرتبطة بالقرار فعملية التنفيذ تصبح غير عقلانية ومستحيلة وهو ما يجعل لعملية (المراجعة والتعديل).

2-متابعة اتخاذ القرار وتنفيذه:

-مسألة إنجاح وفشل عملية تنفيذ قرارات السياسة الخارجية نسبية وغير مرتبطة بمعايير دقيقة، فالنجاح غالبا ما يرتبط بتحقيق الأهداف المسطرة بتكاليف منخفضة، وهذه الأمور يصعب ضبطها والحكم عليها بكل بساطة، كما أن الفشل اليوم في تحقيق الهدف قد يتحول إلى نجاح في المستقبل إذا سلك طريق المواظبة والمتابعة.

-القرارات المرتبطة بمواضيع معقدة في العلاقات الدولية (مثل النزاعات طويلة الأمد (النزاع الهندي حول كشمير الباكستان- الصراع العربي الإسرائيلي) تتطلب متابعة مستمرة وسلسلة من القرارات، حيث أن نتيجتها النهائية لا يمكن حسمها بواسطة قرار معين، فالأهداف تبدو في مرحلة معينة صعبة التحقيق قد تصبح مع مرور الزمن وتغير الظروف سهلة وممكنة، كما أن النزاعات التي يطغى عليها الطابع الصفري قد تتحول تدريجيا إلى نزاعات غير صفرية تحتمل الحلول الوسطية (النزاع العربي الإسرائيلي) فالفشل والنجاح هنا متعلق بالإستراتيجية العامة التي تنتهجها الدولة تجاه المواقف المعقدة.

3-شرح وتبرير القرار المتخذ:

-يلجأ صناع القرار لاستعمال مجموعة من الأجهزة والقنوات لشرح وتفسير الأسباب والمقاصد المحيطة بتلك القرارات المتخذة والهدف من عملية الشرح والتفسير هو إضفاء نوع من الشرعية والأخلاقية على قرارات السياسة الخارجية، ومن قم جعل السلوك الخارجي يبدو مقبولا من

طرف البيئتين الداخلية والخارجية غير أن مسألة قبول أو عدم قبول عملية الشرح والتفسير التي يلجأ إليها صناع القرار تتوقف بالدرجة الأولى على محتوى وطبيعة القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى قوة ومصداقية الأطر القانونية والأخلاقية والقيمة التي تستعمل في هذه العملية، فالقرارات المتصلة بالنظام الاجتماعي وبالقيم والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع يمكن تبريرها بكل سهولة وإقناع جل الأفراد بمضامينها بالمقابل إذا ارتبطت تلك القرارات باعتبارات شخصية أو نخبوية فإنها تثير مجموعة من الإشكاليات.

-عملية شرح وتبرير قرارات السياسة الخارجية غير موجهة فقط لجمهور البيئة الداخلية لكنها تشمل كذلك البيئة الخارجية والتي تحتوي على الحلفاء و الأصدقاء والمحايدين والأعداء وكل واحد من هؤلاء له أهداف وتوقعات وقيم يدافع عنها في البيئة الخارجية.

-وإذا كان الإشكال لا يطرح بالنسبة للدولة الصديقة والحليفة لاحتمال التجانس بين قيمها وأهدافها واهتماماتها مع الدولة صاحبة السلوك فإن عملية الشرح والتبرير تكتسي صعوبة كبيرة بالنسبة للأصناف الأخرى (الأعداء والمنافسين المحتملين).

-وفي هذا الشأن لا يمكن إقناع المناهضين والأعداء بمشروعية القرارات المتخذة إلا إذا أبرزتها عملية الشرح والتبرير على أنها سلوكيات وتصرفات غير عدوانية وغير موجهة ضد المصالح الحيوية والقوية لتلك الدول.

-تستقي عملية الشرح والتبرير مصداقيتها من مصادر تختلف باختلاف المواقف تبعا لطبيعة الموضوع والظروف المحيطة به بالسلوك الخارجي مثل أن يوظف مصطلح المصلحة

الوطنية لتبرير القرارات المتخذة وأحيانا توظف القيم والمبادئ الأخلاقية العامة وتارة توظف الأسس والمنطلقات الفكرية والعقائدية والدينية.

-أثبتت التجارب التاريخية قوتها وأهميتها ليس فقط عند التنفيذ الفعال والناجح لقرارات السياسة الخارجية بل يمكن الاعتماد عليها في حالات فشل عملية تنفيذ تلك القرارات المتخذة لتفادي ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مسؤولية، كذلك يمكن بلورة هذه المصادر الفكرية والأخلاقية في إضفاء الشرعية على قرارات السياسة الخارجية من خلال خطب وتصريحات المسؤولين عن السياسة الخارجية أو من خلال أجهزة الدعاية التابعة للمؤسسات الرسمية وكذا مختلف وسائل الإعلام والقنوات.

«عملية صناعة القرار تتكون من مجموعة من الحلقات المترابطة والمكملة لبعضها البعض فالنجاح والفشل على مستوى إحدى محطات هذا المسار المعقد للغاية قد يفرز تبعات وانعكاسات مماثلة تلقي بثقلها وتأثيرها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية».

3 -مؤسسات صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية:

المهمة الرئيسية في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في جل الدول سواء كانت مركبة، أو موحدة تعود بالدرجة الأولى إلى الحكومة الوطنية، ففي الدول الفدرالية يمكن للوحدات المكونة للاتحاد إبداء رغباتها ومتطلباتها في السياسة الخارجية إلى الحكومة المركزية (الفيدرالية) التي يرجع إليها الاختصاص النهائي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن توزيع الاختصاص في السياسة الخارجية يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الهيكلة الدستورية (الهيكل الدستوري) للنظام السياسي، ففي الأنظمة الرئاسية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات،

فالسلطة والاختصاص الأساسي في أمور السياسة الخارجية يتقاسمها الجهاز التنفيذي والبرلمان، لكن من حث التنفيذ فإن الحكومة تملك كامل الصلاحيات والاختصاصات في ذلك وفي كلتا الحالتين فإن الجهاز التنفيذي من الناحية العملية يهين على قيادة السياسة الخارجية.

فطبيعة ودرجة تنظيم الهيكل السياسي للدولة يؤثر تأثيرا مباشرا على صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم تبلور نقاش عام حول الارتباط بين الفعلية في السياسة الخارجية وطبيعة النظام السياسي، وفي هذا الصدد يعتقد الكثير من المختصين في نظرية السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كون شؤون السياسة الخارجية تتميز بالسرية والتخطيط المركزي الذي تتميز به فقط الأنظمة التسلطية الشمولية، فكثرة الأجهزة المكلفة بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يجعلها في كثير من الأحيان مشلولة، وغير قادرة على الاستجابة للمواقف السريعة والمستعجلة في العلاقات الدولية، ففي الأنظمة التسلطية يتم التعامل مع مثل هذه القضايا بفعالية وسرعة نظرا لأن هذه الأنظمة غير مقيدة بالضغوطات الداخلية والخارجية المختلفة، كما أن هناك عدد محدد من المسؤولين على هذه القرارات، مما يقلل من احتمالات المساومة داخل الجهاز المختص في مجال السياسة الخارجية لذلك فالأنظمة التسلطية تمتاز وتتمتع بنوع من المرونة والحرية في التصرف الخارجي نظرا لأنها أقل تقيدا وتأثرا باتجاهات الرأي العام وجماعات المصالح ... الخ، ومع ذلك فإن المركزية في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية قد تفرز آثارا سلبية تتمثل أساسا في قلة البدائل المتوفرة وفي احتمال سيطرة التصورات غير العقلانية في السياسة الخارجية.

من جهة أخرى فإن المركزية في السياسة الخارجية تختلف وفقا لشكل الأنظمة السياسية ففي الأنظمة الموحدة التي لا تتميز بازدواجية في السلطة التنفيذية والتي يخضع كل إقليمها إلى نظام قانوني واحد فإن أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية تتميز بالتجانس والوحدة وأن مصدر تلك السياسة يتجلى في الأجهزة المختلفة الموجودة في العاصمة، أما بالنسبة للدول المركبة مثل الاتحادات الفدرالية فإن عدم التجانس والتناقض قد يحدث في السياسة الخارجية بسبب الاختصاصات التي قد تمنح للسلطات الإقليمية إلى جانب اختصاصات الحكومة المركزية (مثل تصريح مسؤول في المقاطعة الشمالية لنيجيريا بعدم اعتراضه لدولة إسرائيل وأنه ولا وجود لها في الوقت الذي كانت لها سفارة في لاجوس)، وقد يزداد عدم التجانس والتمزق في السياسة الخارجية للدول الفيدرالية، عندما يتعلق الأمر بالميدان التجاري والاقتصادي إذ تمنح جل دساتير هذه الدول حرية نسبية للدول الأعضاء في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية دولية.

1-السلطة التشريعية (البرلمان) الجهاز التشريعي:

على الرغم من انتشار المؤسسات البرلمانية عبر مختلف دول العالم، فإنها لا تمتلك السلطة والاختصاص الرئيسي في شؤون السياسة الخارجية ما عدا الديمقراطيات الغربية وفي دول قليلة من دول العالم الثالث مثل (الهند) وأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيدها في محور يمثل أحد طرفيه الأنظمة الشيوعية مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، أين سلبت من الجهاز التشريعي (البرلمان) (السفيات الأعلى) المسؤولية في مجال السياسة الخارجية، ويمثل الطرف الثاني الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل و م أ أين تدفع عملية المراقبة والتقييم التي يقوم بها الكونغرس في مجال السياسة الخارجية إلى إرغام الحكومة على التعاون معه في هذا المجال، أما الدول

الأخرى فتحتل موقعا وسطا في هذا المحور، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد فرق أساسي بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان أما في الأنظمة التعددية فقد يحدث أن تمثيل البرلمان وجهة نظر أساسية تختلف تماما عن تلك التي تتبعها الحكومة.

لذلك ففي الأنظمة التعددية الديمقراطية يلعب البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وإنجاز قرارات السياسة الخارجية ويستعمل في ذلك عدة طرق وأساليب، من بين تلك الطرق التي يلجأ إليها البرلمان:

الوسيلة الأولى: هي معارضة الحكومة فيما يتعلق ببعض قرارات السياسة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى إضعاف سلطتها في تنفيذ سياسة معينة، وقد يصل الأمر في الأنظمة البرلمانية إلى سحب الثقة من الحكومة إذا أقررت أغلبية النواب ذلك، وقد يتوقف الأمر عند ممارسة ضغوط معينة لإرغام الوزراء أو الوزير المسؤول على تقديم استقالته، أما في النظام الرئاسي فإن البرلمان لا يمكنه عزل الحكومة لكنه يمكن شل نشاطها أو ممارسة ضغوط على بعض الوزراء من أجل إدخال تعديلات معينة وقد يصل الأمر إلى حد تقديم استقالتهم.

الوسيلة الثانية: والتي يستعملها البرلمان في الأنظمة الديمقراطية للتأثير على السياسة الخارجية تكمن في رفض اعتماد الأحوال الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فمثل هذا الرفض قد يدفع الحكومة في الأنظمة البرلمانية إلى تقديم استقالتها أما في الأنظمة الرئاسية فقد يؤدي ذلك بالحكومة إلى التخلي عن سياسة معينة أو تعديلها بالشكل الذي لا يتعارض ورؤية وتصور البرلمان، ومن ثم الموافقة على الميزانية الخاصة بعملية التنفيذ، وقد يبرز تأثير البرلمان على قرارات في السياسة الخارجية يشكل المساعدات التي توجه إلى أعضاء الهيئة التنفيذية حول

قرارات السياسة الخارجية تجنبا لحالات الانسداد في العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، كما قد يصل الأمر إلى معارضة هذه السياسة والاحتجاج عليها ثن تجنيد الرأي العام ضد الحكومة مما يؤدي حتما إلى إحداث تغيير في سياستها.

الوسيلة الثالثة: والأخيرة التي يمتلكها البرلمان تتمثل في إجراءات المصادقة على أعمال وإنجازات الحكومة في هذا الميدان ويتجلى ذلك بكل وضوح في الأنظمة الرئاسية التي تخضع فيها الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة لمصادقة البرلمان قبل دخولها حيز التنفيذ، إذ يمكن للبرلمان معارضة ثم عدم التصديق على هذه المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمتها الحكومة وبالتالي تشل نشاطها في ميدان السياسة الخارجية، كما حدث لمعاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية Salt II، بين الاتحاد السوفياتي و و.م. أفي سنة 1979 التي رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها لفترة زمنية معتبرة إضافة إلى بعض القرارات الحساسة في السياسة الخارجية كإعلان الحرب أو إبرام اتفاقيات السلام تعتبر من اختصاصات السلطة التشريعية في الكثير من الأنظمة السياسية.

2-الجهاز التنفيذي:

يبدو أن دور الجهاز التنفيذي في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية أكثر وضوحا عن غيره من الأجهزة الأخرى، وذلك ما يحتوي عليه من أهم صانعي قرارات السياسة الخارجية مثل الرئيس، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، كما أن هذا الجهاز هو المختص دستوريا في هذا المجال ويحتوي على عدة وكالات وأجهزة فرعية مختصة في جل المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهذه الأجهزة والوكالات تهتم بجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم وضع

الخطط الملائمة للسياسة الخارجية، وهذه الاختصاصات والسلطات التي يتمتع بها هذا الجهاز في ميدان السياسة الخارجية مستمدة أساسا من الدساتير: إذ تنص جل دساتير الأنظمة السياسية على أن السياسة الخارجية يصطلح بقيادتها الجهاز التنفيذي (رئيس الدولة، الوزير الأول، الملك ... الخ) ومع ذلك فإن هذا الدور يزداد أهمية في الأنظمة الشمولية التسلطية التي يصبح للهيئة التشريعية فيها دور شكلي لا أكثر وترجع هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية على السياسة الخارجية لعدة اعتبارات منها:

- كثرة وتزايد حجم المواقف الدولية التي تتطلب مركزية عملية صنع القرار وتنفيذه للسياسة الخارجية لأن ذلك يؤدي إلى سرعة ومرونة التعامل مع هذه المواقف
- كما أن للسلطة التنفيذية مجموعة من القنوات والأجهزة الفرعية التي تجعل أمر هيمنتها على السياسة الخارجية أمرا تفرضه طبيعة وكفاءة جهازها البيروقراطي.

على الرغم من أن المسؤول الأول –من الناحية النظرية– عن السياسة الخارجية يتمثل في رئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية تحول أو توكل جل الاختصاصات في هذا الإطار إلى وزارة الشؤون الخارجية، فإذا كان دور وزير الخارجية –من الناحية النظرية كذلك– هو تقديم المساعدة والنصيحة لرئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية يلعب الدور الرئيسي في قيادة السياسة الخارجية ومن ثم تعود إليه الوظيفة الأساسية في بلورة وإنجاز قرارات السياسة الخارجية لذلك ومن أجل القيام بهذه المهمة على أحسن وجه فإن جل وزارات الشؤون الخارجية تحتوي على وكالات وأجهزة متخصصة وعلى تنظيم هرمي يشتمل على الأقسام التالية:

– أقسام متخصصة في الشؤون الخارجية حسب مناطق جغرافية متجانسة.

- أقسام خاصة بالمنظمات والوكالات الدولية المختلفة.

- أقسام تهتم بالمعلومات، العلاقات العامة، والنشاطات الثقافية.

- أقسام خاصة بالشؤون الاقتصادية فالسياسات التجارية والمساعدات الاقتصادية.

لذلك فإن وزارة الشؤون الخارجية تعتبر أهم جهاز تنفيذي مختص في السياسة الخارجية مثل ما تختص بقية الأجهزة الأخرى ببقية وظائف السلطة التنفيذية (الاقتصاد) التجارة، المالية، التعليم الصحة ... الخ، وتترأس الجهاز وزير الخارجية الذي تساعده مجموعة من الأجهزة الفرعية، وكذلك مجموعة من الشخصيات في إطار تقديم النصيحة والمشورة، ونظرا للوظيفة التقنية التي تؤديها وزارة الخارجية، فإن ذلك يدفع بيروقراطية هذا الجهاز تدريجيا إلى الانعزال والاستقلال عن محيط الشؤون الداخلية إلى درجة أن أي تدخل من طرف جهاز آخر من نشاط هذا الجهاز ينظر إليه بشيء من الغرابة وعدم الاستحسان ومن ثم يبدأ هذا الجهاز البيروقراطي من التكوين والتشكيل بصفة مستقلة.

وخلاصة القول أنه من أجل السماح لدولة معينة من الاستجابة لمواقف السياسة الخارجية وما تفرزه من أزمات مختلفة بطريقة منسجمة وسريعة خاصة عندما يتعلق الأمر بما يهدد الأمن القومي والمصلحة القومية (الوطنية)، فإن الدولة تعهد بمهمة توجيه وإنجاز قضايا السياسة الخارجية للحكومة المركزية، ومع ذلك فإن مسؤولية هذه الحكومة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وما يلاحظ في هذا الإطار أن رئاسة الدولة لا تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية إلا إذا كان في نفس الوقت هو رئيس السلطة التنفيذية كما هو الشأن بالنسبة للـ و.م.أ ففي أغلب

الحكومات يعتبر رئيسها ووزير خارجيتها المسؤولين الرئيسين عن صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

3-المؤسسة العسكرية:

السياسة الخارجية لا يتم فقط رسمها وانجازها من طرف الوسائل والمؤسسات السياسية والدبلوماسية، فهي تعتمد كذلك وبصفة أساسية أحيانا على القوة العسكرية ثم المقدرة الاقتصادية وأحيانا على أجهزة المخابرات والدعاية ففي الأنظمة التسلطية يمكن للحاكم في كثير من الأحيان أن يجمع بين كل هذه الوسائل لأنه القائد السياسي والعسكري وهو الذي يمتلك مصادر الثروة داخل الدولة وإذا كان هذا الوضع في العصور الماضية، فإن الوضع الآن في الدول الديمقراطية (وحتى في غيرها من الدول) يختلف تماما بحيث يستحيل الجمع بين كل هذه الوظائف والمهام وبالتالي يتم توزيعها على أجهزة متعددة ومتخصصة، ويختلف دورها في التأثير على السياسة الخارجية من موقف لآخر فالمواقف ذات الطبيعة العسكرية تخضع أكثر لسلطة وتأثير المؤسسة العسكرية، أما المواقف ذات الطبيعة الاقتصادية فتؤثر عليها جماعات المصالح ... الخ.

من الناحية النظرية يعتقد أن الوظائف المدنية والوظائف العسكرية يتم الفصل بينهما على الأقل في الدول الديمقراطية التعددية، لكن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط، بالمسائل المدنية فقد تمتد إلى العلاقات العسكرية، التحالفات، القواعد العسكرية، المساعدات العسكرية، الحروب ... الخ، كذلك لا يمكن إهمال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية خاصة في أوقات الحروب أو المواقف الدولية التي تستدعي استعمال القوة العسكرية.

رغم التسليم بفكرة أن المؤسسة العسكرية تعتبر من بين أهم البروقراطيات التي تساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فإنه لا يمكن تعميم هذه القاعدة على كل الحالات وعلى كل الدول ففي حالات تصاعد حدة النزاع الدولي، مثل ما حدث بين المعسكرين الشرقي والغربي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن دور المؤسسة العسكرية يتعاظم إذا لا يمكن ترك أمور الشؤون العسكرية الإستراتيجية –التي يتوقف عليها بالدرجة الأولى وجود وسلامة الدولة– بيد المسؤوليين المدنيين، أما في الحالات التي تتحفظ فيها حدة النزاعات الدولية فإن تراجع دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يصبح أمرا تفرضه طبيعة العلاقات الدولية ومصلحة الدولة.

يذهب كثير من المحللين في السياسة الخارجية إلى التأكيد على أن دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة وشكل النظام السياسي ومن ثم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ففي الدول الشمولية ودول العالم الثالث يعتقد أن الأقليات العسكرية تميل إلى السيطرة على شؤون السياسة الخارجية ونتيجة لضعف ركائز العلاقات بين هذه الأقلية والمجتمع المدني تكثر الانقلابات العسكرية التي تؤدي في غلاب الأحيان إلى تغيير مسار السياسة الخارجية، ورغم ذلك فإن هذه الأقليات العسكرية تلجأ إلى الاستعانة بالخبرات المدنية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات ذات الطابع المدني، والغريب في الأمر أن الدول الديمقراطية التعددية تفضل التعامل (خاصة بالنسبة لجماعات المصالح) مع حكومات الأقلية العسكرية لسهولة التنبؤ بسلوكياتها وإمكانية السيطرة عليها.

في الديمقراطيات الغربة يبدو أن الاهتمام الأساسي يتجه نحو تكريس سيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية ففي و م أ يتولى الرئيس الأمريكي مهمة قيادة القوات المسلحة، كما أن النفقات العسكرية خاضعة لمراقبة وتفويض الكونجرس الأمريكي، ومع ذلك لا يمكن إهمال دور تلك المؤسسة حتى في الدول الغربية فعندما يتعلق الأمر بخلافات حول السياسة الخارجية بين المدنيين والعسكريين فإن المؤسسة العسكرية في غالب الأحيان تفرض موقفها (حال الحرب على الفيتنام) إضافة إلى ذلك بروز ظاهرة مركب (مجمع) الصناعات العسكرية الذي أفرز علاقات اقتصادية و مصلحية قوية بين قادة المؤسسة العسكرية ورؤساء المؤسسات الصناعية ومسؤولين سياسيين، زاد ذلك من قوة وتأثير الجهاز العسكري في توجهات وقرارات السياسة الخارجية وقد أصبحت كذلك تلك المركبات الصناعية العسكرية من أقوى اللوبيات (جماعات المصالح) المؤثرة في التوجهات العامة للسياسات الخارجية للدول المصدرة للسلاح.

لا يمكن إهمال الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التي تشرف على مصالح التجسس والاستخبارات التي تزود بها الأنظمة السياسية من خلال مجموعة من المعطيات والمعلومات الهامة حول قضايا السياسة الخارجية وكذلك أيضا ذلك الدور يخول لها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس والتخريب ومساندة الأطراف التي تقوم بانقلابات عسكرية ومختلف أنواع المعارضة والعصيان المدني في مختلف أنحاء العالم (وقد أكدت التجارب الواقعية أن مصالح المخابرات حققت ونجحت في تحقيق كثير من أهداف السياسة الخارجية في حين أخفقت الكثير من الوسائل الأخرى في تحقيق ذلك) كما حدث في إيران والإطاحة بحكومة مصدق والانقلاب العسكري ضد نظام "ألندي" في التشيلي.

4-جماعات المصالح:

الدعم والمساعدة الاقتصادية لعبت منذ القديم دورا هاما في السياسة الخارجية، فالوكالات الاقتصادية المختلفة المتخصصة في المساعدات الاقتصادية الدولية هي في أغلب الدول أجهزة فرعية لوزارة الخارجية، أما بالنسبة لمشاريع الاستثمارات الخارجية وكذا تدعيم التبادل التجاري الدولي فتخضع أساسا إلى أصحاب المصالح التجارية الخاصة أكثر من خضوعها لمبادئ واهتمامات السياسة الخارجية، فقد يحدث أن تتطور وتزدهر العلاقات الاقتصادية بين دولتين بالرغم من الخلافات والنزاعات السياسية والأيديولوجية بينهما والأكثر من ذلك أن هذه العلاقات الاقتصادية قد تؤدي إلى توفير مناخ وشروط العلاقات الدولية الودية، وفي بعض الدول كالولايات م أ فإن أصحاب المصالح الاقتصادية يلعبون دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية رغم بعدها من الناحية الوظيفية ومن الناحية الدستورية عن عملية اتخاذ القرار المركزية.

وتختلف وسائل التأثير التي تستعملها جماعات المصالح باختلاف طبيعة وأهداف هذه الجماعات في حد ذاتها فجماعات المصالح الاقتصادية تلجأ إلى الضغط على السلطة التنفيذية وعلى المترشحين الذين شاركت في تمويل حملاتهم الانتخابية في مجالات الاستثمارات والسياسات التجارية والجمركية رفض ومعارضة هذه الجماعات لسياسة معينة قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

كذلك الجماعات العرقية تميل إلى التأثير على قرارات السياسة الخارجية الخاصة بالمناطق الجغرافية التي لها علاقة بانتماءاتها العرقية، وهناك جماعات أخرى ذات طابع إنساني مثل جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان التي تهتم أساسا بجل نشاطات السياسة الخارجية.

5- الأجهزة الأخرى:

هناك مجموعة كبيرة من الأجهزة الأخرى التي يمكن أن تؤدي وتساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فتنظيمات العلماء والمثقفين أصبحت تلعب دورا أساسيا خاصة في عصر التقدم التكنولوجي السريع ومن ثم فهذه التنظيمات تلعب دورا هاما في تحديد اهتمامات وإستراتيجيات السياسة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية، فالمؤسسة العسكرية أصبحت في تبعية لأصحاب الخبرة والأفكار في حين نظم التسلح والإستراتيجية العسكرية الحديثة.

يلعب الرأي العام في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص دورا متميزا في التأثير على السياسة الخارجية فقد يؤدي إلى تغيير توجهها تجاه مواقف دولية معينة، وقد يؤدي كذلك إلى تصحيح أو العدول عن قرارات معينة في حالة ما إذا كان معارضا لها، وبالرغم من أهمية الرأي العام فإن الكثير من المحللين في السياسة الخارجية يعتقدون أنه يدفع في كثير من الأحيان إلى تبني سياسات غير عقلانية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أهم المتغيرات المؤثرة في الرأي العام (دور النخب الحاكمة وسيطرتها على مختلف مكوناته، نسب الأمية العالية، عدم الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية).

هنا يعتقد أن الجماهير تفتقد للمعلومات الحقيقية والكافية لفهم المواقف الدولية ومن ثم تكوين فكرة ورأي حولها + كذلك جل الدراسات التي أجريت (الإحصائية) حول الرأي العام أثبتت أن أغلبية المواطنين يجهلون قضايا العلاقات الدولية، إضافة إلى ذلك أن الجهاز التنفيذي وبما يملكه من وسائل الإعلام يستطيع توجيه الرأي العام حول التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كما أن

وسائل الإعلام مهمة جدا في مسألة تبرير المواقف التي يتخذها صناع القرار حول المواقف الدولية.

المحور الثاني: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

أولا : استقراء للسلوك الخارجي الجزائري

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلال دبلوماسيتها التي تعتبر من أهم التجارب الدبلوماسية وأهمها في الوطن العربي وحتى العالمي كمقاربة حية لأجل إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي، ففي استقرائنا للتاريخ الجزائري نجد أنها قد بنيت على أسس كالتفاوض و الحكمة وتحقيق المصالح القومية وإقامة العلاقات الودية القوية المبنية على الحوار الهادئ والابتعاد عن استعمال أساليب القوة في التعاطي مع القضايا سواء على الصعيد العربي و الإقليمي وحتى الدولي.

ولقد مرت السلوك الخارجي الجزائري بمسارات تاريخية هامة و ذلك من خلال استقرائنا لتلك لظروف التي مرت بها على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة لطبيعة التعامل مع القضية الجزائرية في المحافل الدولية و بيئة النشاط الدبلوماسي الجزائري آنذاك،. وسنحاول تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محطات تاريخية رئيسية تناولت تطور الدبلوماسية الجزائرية قبل وأثناء الثورة التحريرية وصولا إلى نشاطها الدبلوماسي بعد الاستقلال الوطني .

1-العمل الدبلوماسي الجزائري قبل اندلاع الثورة التحريرية:

إن الحركية الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي، فما بين الفترتين(1830/1919)كان التواصل مع البيئة الدولية يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية

واطلاع الرأي العام الدولي بالوضعية المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الاحتلال الفرنسي، وهذا ما فعله **دحمان خوجة** من خلال اتصاله بعدة شخصيات أوربية وعثمانية.[1]

أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته عن طريق إقامة العلاقات والاتصالات مع دول العالم ،مثل ما تفعله أي دولة ذات سيادة، وذلك لكسب التأييد الدولي لدولته الحديثة بعد مبايعته من طرف السكان ببضعة أشهر ،حينها أدرك أهمية إقامة تلك العلاقات الدبلوماسية مع السلطان المغربي حيث أنه أرسل برسالة إليه مع بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية معالم ملكة المغربية فقامت هذه الأخيرة بتدعيم جيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر وأرسل له برسالة وأرفق معها 600 بندقية كدلالة على حسن الجوار.[2]

كما انه بادر بربط علاقاته مع باي تونس "أحمد باشا" من خلال إرسال وفد برئاسة كل من "محمد صغير بن الحاج بسكرة، ومحمد كانون مزودا" وأرسل معهم هدية تتكون من سيف مرصع بالجوهر وخيول مسرجة بالذهب وأواني، فرد عليه **باي** تونس بالمثل.[3]

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر حققت مجموعة من الانتصارات المشهود لها، هذا ما جعل الأمير يزيد من توسعه في الحكم داخل مناطق أخرى من الجزائر (المدية، قسنطينة)بعد طلب من أهالي المدن الانطواء تحت لوائه.[4]

وفي سنة 1919 م قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى،وفي عريضة قدمها إلى الرئيس الأمريكي **ولسن** رئيس المؤتمر في

---

[1]-بدون كاتب، الدبلوماسية الجزائرية، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، ONFD،ص3، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/11، http.www.onefd.edu.dz

[2]-إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 225.

[3]-احمد عميراوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004، ص54.

[4]-عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994، ص88.

1919/05/23دعاه فيها إلى تنفيذ مبدئه الذي جاء به إلى أوربا ضمن مبادئه 14 التي عرضها على الأوربيين وهي "حق الشعوب في تقرير مصيرها"،وفي يوم 1943/02/10 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيان عرضت فيه مطالب استقلالية قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، مصر)كلائحة إعلامية تتكون من مطالب شرعية للشعب الجزائري في التحرر بموازاة تلك الشعوب التي تحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي.[1]

أما**الأمير خالد** قد برزت جهوده في المجال السياسي ابتداء من سنة 1919 كلسان حركة الشبان الجزائريين،تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين تنادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية،وتأثره بإرادة الجماهير المسلمة المحافظة على معتقداتها ومقوماتها الإسلامية،وقد وجد هذا الاتجاه في الأمير خالد أحسن من غيرهمن خلال برنامجه السياسي رغم طابعه الإصلاحي وبساطته.[2]

وقد كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الإسلامية ككل، وفي هذا النطاق اهتم بمسألة الخلافة الإسلامية ودعا إلى ضرورة عقد مؤتمر لدراسة هذا الموضوع أي تنظيم الخلافة وكل ما يتعلق بالخليفة.[3]

وفي شهر ماي سنة 1919 انعقد مؤتمر السلام في باريس،وقد حضرته وفود أغلب الدول المستعمرة منها الجزائر التي حضرت بوفد يقوده الأمير خالد وزملائه الأربعة،والذين قدموا مطالب

[1]-الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.
[2]-عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 203-218.
[3]-الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919)، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص7-8.

الجزائريين إلى المؤتمر، حيث تمكن الأمير خالد من تسليم رسالة ممضاة من طرف الرئيس الأمريكي "**ولسن**"عن طريق أحد مرافقيه " **جورج.ب نوبل** " تضمنت مطالب الوفد الجزائري،وقد زادت هذه الجهود من تخوف الاحتلال الفرنسي من تحرك المسؤولين الجزائريين فسعى إلى تقسيم الحزب إلى قسمين متنافسين، ورحل بعدها الأمير خالد إلى سورية وتخلص الأوربيين منه.لكنما لبث النشاط الدبلوماسي الجزائري أن تجدد مع زعماء الحركة الوطنية وزعماء الأحزاب السياسية من التيار الإصلاحي والاندماجي، هذا التيار الذي يمثل حركة الشبان الجزائريين بزعامة " **فرحات عباس**"، وجمعية العلماء المسلمين بزعامة " **البشير الإبراهيمي**"، وحزب الشعب بزعامة "**مصالي الحاج**"[1].

2- الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية:

استمر نشاط الدبلوماسية الجزائرية أثناء المرحلة الثورية من خلال وضع إستراتجية جديدة تعمل بخلاف ما كانت عليه في السابق نظرا لاختلاف الأوضاع الداخلية والخارجية،فكانت المراوغة والتضليل الذي تستعمله الإدارة الفرنسية من أجل كسب الوقت الكافي لإفشال أي نشاط خارجي للدبلوماسية الجزائرية.لكن بالموازاة من ذلك ظهرت بوادر النشاط الدبلوماسي في الخارج سنة 1954والذي اتخذ أهداف رئيسية من خلال بيان أول نوفمبر و **مؤتمر الصومام** ومضمون **اتفاقية ايفيان** وهي كالآتي:

[1]-أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص30-31.

في بيان أول نوفمبر 1954:

- إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.[1]
- تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها العربي الإسلامي.
- تأكيد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.
- تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في مقررات مؤتمر الصومام 1956:

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي والخارجي.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية .
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا إبعادها عن مجريات الحقيقة في الجزائر.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي والإقليمي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.[2]

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الانتصارات والانجازات بعد تحديد أهدافها في أول نوفمبر1954، وبلورتها في مؤتمر الصومام 1956[1]، على عدة مستويات منها:

[1]-إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007، ص274.
[2]-الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

أ-المستوى الإفريقي والآسيوي:

إن الدعم الذي نالته القضية الجزائرية في تجمع الدول الأفرو- آسيوية في مؤتمر " **باندونغ**" بتاريخ 24 أفريل 1955 من خلال إدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955وبروزهاأيضا من جديد في مؤتمر "أكرا" (غانا) 15 افريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة والتي قررت بالإجماع دعم الجزائر ومساندتها للتحرر ونيل استقلالها التام، وأيضا في بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر حركة عدم الانحياز حيث نالت الثورة تأييد ابالإجماع على نيلها الاستقلال.[2]

ب-المستوى العربي:

تحصلت الثورة التحريرية على تأييد ومساندة مادية ومعنوية من قبل الأشقاء العرب منهم "تونس، ليبيا، المغرب، مصر، ...الخ"،ومن خلال تقديم تسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم في مصر، كما خرج ملك المغرب محمد الخامس والأمير حسن بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري والتنديد بالسياسة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال والقيام بالكفاح المسلح ،كما قامت بمسيرات لمساندة الثورة منها في ديسمبر 1957 وأفريل 1958، إضافة إلى عقدهم لمؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 الذي اتفقوا فيه عن تشكيل جبهة مشتركة لمساندة الثورة الجزائرية، ومن خلالها تشكلت الحكومة المؤقتة رسميا في القاهرة 19 ديسمبر 1958.[3]

---

[1]-عمار بوحوش: مرجع سابق، ص04

[2]-الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

[3] -الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، ص 226.

وبدأت القضية الجزائرية تتداول في لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ الدورة العاشرة في ديسمبر 1955، حيث بقيت القضية تتناقش لسبع دورات كاملة ومتتالية من سنة 1955 إلى غاية 1962 لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا إذ ثبتت الجمعية العامة في دورتها 16 سنة 1961 قرارا يطالب بالتفاوض لتقرير مصير وحق استقلال الجزائر في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية لها.[1]

بعد كل هذه الجهود والمساعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية دخلت الجزائر في مفاوضات مع الإدارة الفرنسية–مفاوضات سرية –**إيفيان الأولى** ثم الثانية والتي تمخضت عنها مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

– انتصار الشعب الجزائري والتمسك بثوابته ووحدة سيادته الوطنية وأرضه والدفاع عن مقوماته اللغوية والتاريخية.

– دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962 .

– اعتراف فرنسا رسميا باستقلال الجزائر وخروجها منها .

مضمون اتفاقية إيفيان:

- إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.
- الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب مصيره في غضون 06 أشهر.
- تسير البلاد خلال الفترة الانتقالية الحكومة المؤقتة من 03 فرنسيين و09 جزائريين.

[1]-المرجع نفسه: ص 03.

- احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية.

- جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 03 سنوات مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة15 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك.

- احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاع النفط و التعدين خاصة وامتيازات ثقافية.[1]

3-السلوك الخارجي الجزائري من خلال العمل الدبلوماسي الجزائرية بعد الاستقلال:

عملت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مجالات أوسع أهمها دعم حركات التحرر في العالم وبالأخص في القارة الإفريقية، حيث عملت مع جل الدول الإفريقية ودعمت القضاء على النظم الاستعمارية منها **السينغال وأنغولا والموزنبيق** ، ووقفت ضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية[2]،كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء العديد من النزاعات على الساحة الإفريقية "النزاع الإريتري الإثيوبي، السودان، الصحراء الغربية، والنزاع المالي "كما أن الجزائر عملت على دعم العديد من الشعوب المضطهدة في العالم وساندت القضايا الحقوقية كالقضية الفلسطينية التي كانت الدبلوماسية الجزائرية من السباقين في دعمها والتحرك معها بحيث اعترفت الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية في 1988/10/05 والإعلان عن قيام الدولة فلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى أنها اعترفت " **بجبهة البوليزاريو** " ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الصحراوي،

[1]-زهرة مناصري البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014، ص 29.

[2]-احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007، ص 130.

وبالجمهورية الصحراوية في 06 /1976/03، كما دخلت كوسيط حول مسالة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1992، وإيجاد حل للنزاعات بين العراق وإيران في 1975، وكذلك تم توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا في سنة 2000، وقام باستضافة العديد من القمم والاجتماعات منها :

مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية 1974م إنشاء الاتحاد المغاربي في قمة زرالدة 1988م و رئاسة الجزائر لمجموعة الـ 77+الصين في 2012 [1].

وأثناء تلك التطورات في القرن الإفريقي كانت الجزائر غائبة نوعا ما عن الساحة وذلك بسبب الأزمة الداخلية والتي كانت نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتدهورة ، وهي الأزمة التي شلت فعلا حركة الدبلوماسية الجزائرية بفعل تراجع في قوتها ليس بإفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم.[2]

ومع نهاية التسعينيات تحديدا وانتهاء تلك الأزمات عملت الجزائر دبلوماسيا على بناء تحالفلت مع مختلف الدول،كما استخدمت عبر رئيس دبلوماسيتها إلى تبني مقاربة متوازنة لمعالجة ظاهرة الإرهاب وكان ذلك عبر تقريي خطاب مكافحة الإرهاب الدولي لفك العزلة الدولية، وقد اتجهت الدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك نحو معالجة ظاهرة الإرهاب ليس كظاهرة فطرية بقدر ما هي ظاهرة كونية تهدد جميع الدول، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 حيث تبنت السياسة الخارجية خطاب مكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها من أكثر الدول المتضررة منه لذلك ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفعت الجزائر التحدي عبر التضامن

[1]-عبد النور ناجي: أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 2012/1955، تم التصفح الموقع 2015/01/13: http://abdenowr-nnadji-blag

[2]محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و الصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية، دار الجبل للنشر والطباع والتوزيع، ط 1 2004، ص106-107.

الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا، وقد برز ذلك في العديد من الخطابات الرسمية إذ جاء في بعضها ما يلي:

"لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على اكتساب السلم في إفريقيا، وان نفتح القلوب بالتضامن والإخاء والتسامح ...."كما قال أيضا: "لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة... لأبناء القارة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى ..."

وأن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أكسبها الخبرة والحنكة الدبلوماسية في هذا المجال، كما أنها أعطت للجزائر سمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي.[1] كما أن الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة الهامة شهدت حركية نوعية وكمية متميزة ،وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي لشخصية رئيس الجمهورية وتثمينه لمجموع الخبرات المكتسبة في هذا المجال إضافة إلى مكانته والعلاقات القوية والمتميزة التي كان يحضى بها هذا الأخير مع قادة ورؤساء الدول إفريقيا وعربيا وحتى دوليا، مما كان له الدور الكبير والفعال في إعادة مكانة ومحورية الجزائر بين الدول خاصة العربية والإفريقية، كما أن المقاربة الأمنية والتنموية التي جاء بها الرئيس كانت أيضا محل إجماع وطني وعربي وحتى دولي ، بل إن الجزائر قدمت عدة مبادرات للقارة الإفريقية من أجل تنميتها وتحقيق الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية التي تترصدها ،وذلك بالرجوع إلى تلك المقاربة الأمنية من أجل السلم والمصالحة الوطنية ، ومبادة **النيباد** من اجل تنمية إفريقيا في شقها الاقتصادي التنموي.

[1] محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 25-46

المحور الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في المفهوم والمضمون.

للدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدؤوب الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف وتلك المرجعية الفكرية التي تستند إلى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال المتمثلة أساسا في المنطقات الفكرية للعقيدة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة والدائمة لعديد القضايا –والذي أصبح ضرورة لتحقيق الاستقرار– كما أصبح لديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية والعربية وكذا الإفريقية يحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول أو السياسة الدولية عموما.

أولا–الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية :

من خلال هذا المحور سنتناول مفهوم السياسة الخارجية وأهم مبادئها و محدداتها التي يتم من خلالها اتخاذ مواقفها الدولية والإقليمية .

1–مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص [1]،لذلك من الصعب الحديث عن تعريف توفيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها

[1]-زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، د س، د ط، ص8.

تبعا للظروف المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرسومة ،ولذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الأكثر شمولية.[1]

تعرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة الأفعال وردود الأفعال تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة و المتوفرة لتلك الدولة".[2]

ويعرفها "**فلدمير سوجاك** vladimer sojack على أنها هي أساس نشاط الدولة وهي الموجهة نحو تأمين مصالحها الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى".

وكذلك يعرفها " **كورت**" بأنها "السياسة الخارجية لدولة ما تحدد من خلال مسلكها اتجاه الدولة الأخرى،كما أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب".أما "**تشارلز هيرمان**" فيرى بأنها مرآة مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية و التي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون إذ يقول "أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[3]

وكذلك يعرفها" **فيرنسوسنايدر**" بأن السياسة الخارجية هي "منهج أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو

[1]-علالي حكيمة: البعد الامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011،ص56.

[2]-عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010، ص 21-22.

[3]-أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 20-21.

يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويوضح هذا التعريف أنه لايميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف و الاختيار.[1]

كما يعرفها كل من " **جيمس وزنو** " ومحمد سيد سليم، فالأول "يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير ومنع أو موقف معين في البيئية الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة " أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على اعتبارها أنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[2]

ويعرفها "**مكقوان**" بأنها هي تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها".[3]

ويعرفها "**حامد ربيع**"بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، وطبقا لهذا التعريف تتصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية،

[1]- محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998، ص 7-8 .
[2]-حسين بوقارة: السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، الجزائر، دار هومة للطبع، ط 1 ، 2012، ص 17.
[3]-نفس المرجع: ص18.

فمالم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدول فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية". [1]

ويقدم **مازن الرمضاني** "فيعرفها أكثر دقة في التعبير عن مفهوم السياسة الخارجية هي: "**السلوك السياسي الخارجي والمؤثر لصانع القرار**"، وفي نظرنا تمكن دقة هذا التعريف في كونه يتضمن الدلالات المحددة للظاهرة السياسية الخارجية، بصورة أكثر شمولية ووضوحا، فقد جمع في صياغته بين الطابع السلوكي والطابع الخارجي، والبعد الهدفي كعناصر محددة في ظاهرة السياسة الخارجية مع إضافة سمة التأثير لصانع القرار، وبعد التركيز على صانع القرار على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية.[2]

وفي الأخير نستنتج بأن السياسة الخارجية هي مجموعة من الملاحظات من بينها أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي.[3]

ثانيا– مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية

1–مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية حيث نص الدستور الجزائري [4]عن ذلك بمجموعة من

---

[1]- محمد سيد سليم: المرجع السابق ، ص7.

[2]-عبد الله مصباح :مرجع سابق، ص ص 9-10

[3]-أحمد نور النعيمي : مرجع سابق ، ص26 .

[4]-زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، ديسمبر ،2014،ص،13.

المواد ابتداء من المادة 96 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية [1]، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية أنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي،وأن حسن الجوار البسيط الذي يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال ، وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها

[1]-العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 27.

أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية المبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية[1] وهي كما يلي:

ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ.

[1]-محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990 ص 299-302 .

الدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

أ-ضبط الحدود الدولية المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو الاستمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود و ترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال.

وحسب **فاتيل vattel:**"فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما ،ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على مسألة سوء تفاهم يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها".[2]

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي. والقضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم والتعاون عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود.

ب.مبدأ التعاون بين دول الجوار:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر

[1]-محمد مسعود بوبقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص 54.

[2]- العايب سليم : مرجع سابق، ص ص 28 – 29 .

الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين.[1]

ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركز جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.[2]

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الدرع الاستخباراتي للهيئة.[3]

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصاته هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون

[1]- زهرة مناصري: مرجع سابق،ص 15.
[2]- العايب سليم : مرجع سابق: ص 29.
[3]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 15.

كان بين الجزائر و تونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق،وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود انجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي، والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين"[1]

هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

ج.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول الملتزمة والداعمة لمبادئالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها.[2]

[1]-المرجع نفسه، ص 304-307.
[2]-زهرة مناصري : مرجع سابق، ص 15.

وأن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ " **الربيع العربي**" فإن الجزائر التزمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية.[1]

هـ. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة :

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، [2] كما جاء في المادة 26 على النحو التالي:" تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمة المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات، [3] ولذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها ، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.[4]

د.دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت

-العايب سليم : مرجع سابق، ص 34.

[1]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 65.

[2]-العايب سليم: مرجع سابق، ص 33.

[3]- محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 93.

[4]- العايب سليم: مرجع سابق، ص 34.

تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.

كما يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا،وقد مارسته مع **موريتانيا** عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجارة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بها الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

2-سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة السياسية بعد الاستقلال، ضمن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية متمثلة أساسا في رئيس الدولة،إضافة إلى الطابع الأزموي للسياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات الدولية المختلفة مما اكسبها ثقة تلك الأطراف المتصارعة .

أ-العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد كبير، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك من خلال منح الدساتير الجزائرية صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد"،فدستور 1963 في مادته

الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجهيها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 من أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77"، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.[1]

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مسألة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تأثير العوامل الشخصية عليها من خلال تغير الرؤساء كما هو الحال في بقية الدول الكبرى والصغرى المتقدمة والمتخلفة ، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار،حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض. وتختلف درجة

[1]-عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-**2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص82-84-92.

الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي ف إن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية هو الذي يحدد طبيعة النشاط الخارجي .

ب-الطابع الأزموي للسياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها ال تراجع قليلا بحسب الوضع الداخلي للدولة، فالأولوية عند صناع القرار هو تحقيق الاستقرار الداخلي أولا، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الاستدمار الفرنسي التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى فترة ما بعد الاستقلال و بعد دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي ، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء قيادة جديدة للدولة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة ال 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبي واريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية[1].

[1]-محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 31-39.

ج- الطابع الحيادي للسياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية. [1]وما يخص الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تتدخل في الخلافات العربية- العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الدولية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.[2]

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر، وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية وقبلت وساطتها وتوجهت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص264-265-306.
[2]-احمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص79

معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبياوإريتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول **جزر حنش** ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن ثم كسبت عداء **أريتريا**، والدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها إلى الجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما حدث في القرن الإفريقي بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الإريترية هي حركة تحريرية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تحرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار لكن الجزائر لم تحرج نظام مقديشو، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية ومكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا،وتم قبول الحل المقترح من الجزائر،فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال[1] .

[1]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للارشيف–بئر خادم-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 94-95.

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكر في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية وأكدتها مختلف المواثيق والأممية والدولية .

ثالثا – أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية :

1-أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

تم الاستناد في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

انطلاقا من نموذج " **ماسلو**" في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ب:"سلم الحاجيات"، والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

-**المصالح الوطنية القاعدية** : ترتبط بالمسائل التي تتضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

-**المصالح الوطنية الحيوية:** تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

-**المصالح الوطنية الأساسية:** التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

-**المصالح الوطنية العالمية:** أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

-**المصالح الوطنية فوق القومية: أو** ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وأحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي.

أ-الأهداف القاعدية للجزائر:

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة، والتي تربط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي مما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل[1]

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة ومؤسسات النظام السياسي، مما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي، ما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيواستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات اللاتماثلية المستمرة المتعلقة، بمشكلة الإرهاب في الساحل الصحراوي،

[1]-منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص32.

قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة.[1]

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تتدرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة.[2]

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية: الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد أجنبية في الجزائر والمنطقة ككل[3].

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.

وعلى هذا الأساس كان إيلاء الأهمية البالغة لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبني عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت الجزائر عبر سلوكها الخارجي على تسوية المشاكل المختلفة وإبرام معاهدات

[1]-جمال الدين بوزغانة، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني بمجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، ص38-45.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، مادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 25.

الإخاء وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى التنسيق الأمني و الاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية للتنسيق والتعاون.

كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة بالمسالة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسئولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتبار القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منها الأخرى[1].

فالتصور للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في[2]:

1-**الدفاع المدني:** الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2-**الدفاع الاقتصادي:** الذي يضمن حماية المنشئات والموارد.

3-**الدفاع العسكري:** الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفية أو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع

[1]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 77 المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية.
[2]-جمال الدين بوزغاية، **الإرهاب الاسلاماوي تهديد عابر للأوطان**، مجلة الجيش، ع 474، جانفي 2003، ص:12-15.

الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ ولم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية بالاتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري.[1][2]

ب-الأهداف الحيوية للجزائر:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي مما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعينة بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على امن الدولة ورفاهية الشعب[3].

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات

[1]-أحسن العايب، **الأمن القوميالعربي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص32.
[2]-احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص62-65.
[3]-محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-2008/08/08.

المجتمع، وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات.[1]

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري ومازال،حيث تم تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين إطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من اجل تحقيق التنمية، بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي ترتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجيا والمعرفة التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.[2]

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية مما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال.

وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي العالمي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينات، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجيه الليبرالي كنهج اقتصادي جديد يتلاءم وإستراتجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي[3].

---

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، ص13.

[2]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001**، ص:42.

[3]-الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999-2008 الجزائر**، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008، ص: 12.

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس في عام 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتيا من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو ميدانيا من خلال بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوربي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموما على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا **النيباد**.

إن ضرورة وحتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من أجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها

اقتصاد انتقالي والذي كان لا بد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية.[1]

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول:[2]

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط و عصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، و عصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- إصلاح هياكل الدولة: العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.

[1]-خالد آمنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص ص: 59-73.

[2]-الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، عرض حالة الجزائر 1999-2008 بالجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.

- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار.
- توفير وتأمين الاحتياط المالي و المخزونات الإستراتيجية.

انطلاقا كم هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لإنجاز الدراسات الإستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وآثارها وأبعادها والتي تظهر في:[1]

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

[1]-محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-2008/208/08، ص ...

ج-الأهداف الأساسية للجزائر:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج" **ماسلو**"بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي.

يؤكد هذا الدور صانع القرار الجزائري بالقول :" أن الجزائر قلب المغرب العربي" [1]، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الإقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر ب" روسيا المغرب العربي"، وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من خلال ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية- التي لم تكتمل نتيجة الخلاف بين بورقيبة و القذافي- بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله:" نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق".[2]

مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية وكذا الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي ، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.

[1]-عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصفحة العرب، لندن، 2006/07/13.
[2]-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، ص 134.

يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات.[1]

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي، بين المفهومين يندرج تصريح القيادة الجزائرية مؤكدة على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح:

"فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معينا في الوطن العرب ووزنا معينا في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة ،إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسرها، أمام الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط".[2]

من خلال هذا تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية".[3]

أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور

---

[1]-شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغرى، مرجع سابق، ص 30.

[2]-عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات**، أبو ظبي، الخميس: 2000/02/17.

[3]-محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك في: الأزمة الجزائرية، سليمان الرياشي محررا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص: 150.

يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاربيا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة إمبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة إمبريالية فريدة تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاربيا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللتان شكلتا تحالفا إستراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية.[1]

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية مكن تها من بناء قاعدة اقتصادية قوية شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود بالنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود بالنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.

[1]-محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 135.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، مما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم.[1]

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي نحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها"[2]، لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم ، وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

2- محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

يتحدد السلوك الخارجي للدولة الجزائرية بمجموعة من المحددات نعرضها كالآتي:

1-محددات سياسية واجتماعية:

أ-الثقافة السياسية السائدة :

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل:"البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع

[1]-مرجع سابق، ص 149.
[2]السيد سليم، مرجع سابق، ص56.

حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.[1]

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري يتدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلي ذلك من خلال شبه إجماع كان سائد في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى

[1] السيد سليم، نفس المرجع، ص 204-205.

جانب القوات العربية ضد المحتل الصهيوني، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[1].

إذن فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي،وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب-درجة التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة

[1]-ب. بوعلام، **الذكرى ال 43 لحرب أكتوبر 1973**، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، الجيش، العدد 531، 2007، ص،52-55.

الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.

-طبيعة النظام السياسي الجزائري :

النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية.[1]

ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية[2]، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ

[1]-المرجع نفسه، ص 29.
[2]-دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 16.

على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية.[1]

وعلى المستوى الدولي كان للسياسة الجزائرية حضورا فعلا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية وفقا لمنظومتها الدبلوماسية.

اعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كاحتواء النزاعات وتسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في تحركاتها على مستوى الإفريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدء من منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع المالي والنيجر وغيرها من النزاعات.

ساهمت الجزائر بأدوار فعالة على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية وهو ما يفتح لها مجال المشاركة دوليا وتمثيل مجالها الإقليمي والجواري.[2]

-العوامل المجتمعية:

العوامل المجتمعية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية وفي المقابل نحاول إسقاط هذه العوامل على السياسة الخارجية الجزائرية ونذكر منها:

* **الإيديولوجية:** الإيديولوجية هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة Idéaly أي المثل أو المثال، وهي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد وتهدف إلى غاية عملية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تحاول أن تبرر سلوكها من خلال الاستناد إلى مجموعة القيم

[1]-زهرة مناصري، مرجع سابق، ص ص 33-34.
[2]-المرجع نفس، ص ص 34-35.

والمبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو إيديولوجية النظام السياسي مثل دعم حركات التحرر في الوقت السابق ودعم القضية الفلسطينية.[1]

*** خصائص الشخصية القومية:**

إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية ، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة فالمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة.[2]

***العامل البشري:**

تشكل الجزائر القوة الأولى من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 وتقدر نسبة توزيع السكان ب 13.6 نسمة في 01 كلم^2، إلا أنها نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، إذ تشير بعض المصادر إلى ما نسبة 94 % من سكان الذين يقطنون المناطق الشمالية والتي تمثل مساحتها إلا 17 % فقط من مساحة البلاد.[3]

[1]-محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.
[2]-محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 111.
[3]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 35.

*** عنصر الهوية:**

تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر وقد كان للحقبات التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ الأثر البارز على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

ويعتبر سكان الجزائر الأصليين من "الأمازيغ" الذين استماتوا في مقاومة الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، وتعايشوا مع الفتح الإسلامي وتغلبوا على السياسة الاستيطانية التي علت على التفرقة وطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائر حيث شكلت الثورة الجزائرية حركة وقوة نضالية ملتحمة وهذا ما أكده "بيان أول نوفمبر" في هدف للثورة "الاستقلال الوطني" من خلال:

1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا مخاطبته الجزائريين بـ:" أيها الشعب الجزائري ... أيها الشعب الجزائري ..." ما يرسخ حقيقة قوة وجود "دولة وطنية" يسمو الولاء لها والشعوب بالانتهاء إليها.

والإسلام هو دين الدولة كما جاء في أول مواد الدستور واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية كما جاء في المادة الثالثة من الدستور.[1]

[1]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 36.

ج-النسق الدولي السائد:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسية الخارجية، وكما يقول الدكتور **لويد جنسن** أنه:" لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية" [1]، فهو أحد المؤشرات الضاغطة على السياسية الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي [2]، وهذا ما يفسر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوربية الكبرى من عام 1774 حتى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، في ذلك يقول **هيلموت شيل:**" لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي استطاع برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية–أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة"، هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع

[1]-محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989، ص – ص، 308-309.
[2]-السيد سليم، مرجع سابق، ص 276.

إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدراتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة.[1]

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش، إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسية الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمنارة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفيتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهين لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1991-1995 [2]، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة

[1]-المرجع نفسه، ص 277.

[2]-علي تابليت، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد 02 (2002-2003)، ص 296.

الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

2-المحددات الجغرافية:

أ-الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع" [1] فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث "يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية –في أغلب الحالات– إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان، فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسيا"، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان

[1]-سليم العايب، مرجع سابق، ص 24.

تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر.[1]

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

ب-المساحة والتضاريس:

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر (2.381.741 كلم^2) أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم^2)، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم

[1]-السيد سليم، مرجع سابق، ص –ص: 150-152.

يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني الجزائري واضطروا للتحصين في السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائري حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن.[1]

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي" وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية"[2]، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

3-المحددات العسكرية:

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم [3]، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا

[1]-محمد قجالي، مرجع سابق، ص 296.
[2]-السيد سليم، مرجع سابق، ص 145.
[3]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 29.

العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطونها وزن ثقيل دوليا [1]، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة وذات تقنية عالية ومتطورة ودائما ما تتعرض لعملية التحديث المستمر (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية.[2]

4-المحددات الخارجية:

نقصد بالمحددات الخارجية العوامل التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي والموجود في البيئة الخارجية، أي أنها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي والذي يمثل أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) توجد خلال وقت محدد كما أنه مجموعة من المحددات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا.[3]

كما يعرف **محمد سيد سليم**، المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي المحددات الدولية، البيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، التكتلات الدولية.[4]

[1]-دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 20.
[2]-محمد مسعود بون وقطة: مرجع سابق، ص 105.
[3]-محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 36.
[4]-دالع وهيبة: مرجع سابق، ص 29.

الوحدات الدولية:

يرى **دوتش نوسنجر**:أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يسند حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي أي فاعل آخر، بينما يرى **واتن** بأنه: كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب ازدادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينه، وزيادة عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدراتها على رسم السياسة الخارجية متكاملة.

البيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثير على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها وقابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبيان الدولي تتفاوت طبيعة هذا البيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة.

أما في بيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن الصراع بين القطبين الرئيسيين، لأن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البيان الأحادي القطبية، والذي يصف بهيمنة دولة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.[1]

[1]-نفس المرجع والصفحة.

المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسة الخارجية للدول لأنها تخلق قيود على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية النزاعات الدولية ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلية سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.[1]

التفاعلات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تنتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية، باختلاف السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود الأفعال الوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات.ومنه فإنه كما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات اختيار المتاحة أمام

[1]-نفس المرجع، ص 22.

الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختيار وهذا ما جعل **لوبد جنس**Lobed jonson يعتقد بأنه:إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.[1]

التكتلات والتحالفات الدولية:

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية أدت ببعض الدول إلى تشجيع سياسة التحالف والتكتلات، إلا أن أفضل مثل يحتذى به هو تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فالتكتلات الدولية بما فيها الوحدة الأوروبية تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، فهذا التكتل يتعامل ككتلة واحدة وبالتالي تكون لها فعالية وتأثير كبير ودليل على ذلك الشراكة الأورومتوسطية فهذه الدول دخلت في مفاوضات مع الجزائر توحدت مما أدى إلى إضعافها ونفس الشيء مع بقية دول المغرب العربي وذلك قصد تفتيت وإذلال هاته الدول.[2]

5-المحددات الاقتصادية والتكنولوجية:

أ-العوامل الاقتصادية:

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل

[1]-نفس المرجع: ص ص 22-23.
[2]-محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 120.

عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول. [1] وهي "مصادر الطاقة" (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية" [2]، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط "وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولارا للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية الالتزام بحصصها المقررة" [3]، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن "الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار". [4]

---

[1]-وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 8.
[2]-سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011، ص 14.
[3]-علي الدين هلال ومسعد نيفين، السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، 27 www.kotobarabia.com
[4]-عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 28.

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال في امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو أثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل إن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجريا وجنوب إفريقيا –مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة– لم تستطيع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

إن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي–المجموعة الإفريقية–، ورغم أن الجزائر تملك

مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا إلا أنها لم تستغل أحسن استغلال .

ب-مستوى التحديث:

ونعني به"مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك الخام اليورانيوم، ويشبه **كارل دويتش** تلك الدول بالأفيال، فالأفيال تمتلك أحجاما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز، ولكنها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنية، كمهارة وضع الخيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية، حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداما رشيدا كما هو الحال في اليابان"[1]، فمستوى التحديث يسمح للدولة باستثمار مواردها الاقتصادية في كافة مجالات التطوير، وخصوصا في المجال العسكري، فقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر الحديث جميع المفاهيم الإستراتيجية والكلاسيكية" وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري المتطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى"، كما أن دخول العالم عنصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم "كرة المضرب" سيرا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي تكون من الآن فصاعدا موقعا استراتيجيا موحدا، وقد خلق توازن الرعب وإستراتيجية القمع والردع سلاما من نوع جديد [2]، ولهذا فالموارد تحدد حجم

[1]-السيد سليم، مرجع سابق، ص 75.
[2]-سليم العايب، مرجع سابق، ص 17.

المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة في القضايا المثارة في النسق الدولي وعلى العكس الدول المتخلفة وهذا بحكم ندرة المهارات الفنية.

وبالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور حيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي [1]، فهذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي، بحيث لا يمكن لها تزويد جيشها بأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية، كما لا يمكنها من المشاركة في تجهيز قوات إفريقية لحفظ السلام، وهذا ما يفسر طلب الجزائر من جنوب إفريقيا تجهيز قوات حفظ السلام الإفريقية التي تم إرسالها إلى الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على اتفاق السلام الموقع بين أطراف الصراع، كما أن المستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، وبذلك لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديث اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ما عدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض الحالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى بعض الأفارقة، بحيث تعتبر في مجال تعليم العالي قبلة للعديد من الدول الإفريقية وبشكل أقل من ذلك في مجال المحروقات وخدمات التدريب لبعض الجيوش الإفريقية ومجالات أخرى لا توجد إلا في عدد قليل من الدول الإفريقية منها الجزائر مثل

[1]-علي الدين هلال ومسعد نيفين، مرجع سابق، ص 28.

خدمات صيانة الطيران المدني، ما يفسر سلوك الجزائر عندما خصصت 10 ملايين دولار للتنمية في دارفور موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، وهذا هو الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه وقد قدمت فيه الكثير من أجل تكوين إطارات إفريقية في المجلات المذكورة سابقا [1]، لأن معظم الدول الإفريقية من الدول الأكثر تخلفا في العالم، ولهذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول في مستوى التحديث تسجل فارقا هاما عنهم. وللتخفيف من آثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزع الدول الصغيرة نحو إتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة، فقد "وجد **موريس أيست** أن 54 % من السلوك السياسي الخارجي للدول الصغرى يتم بالاشتراك مع دولتين أو ثلاث دول أخرى على الأقل، أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 34 % فقط، كذلك تفضل الدول الصغرى التعامل مع الدول الأخرى في إطار المنظمات الدولية، ذلك أن تلك المنظمات تمكنها من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف.:

كما تعتبر المحددات الاقتصادية عامل أساسي لقياس قوة الدولة لأن العامل الاقتصادي عادة ما يستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية [2]، وإن الدولة التي تعاني من نقص الموارد لا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبرى أو الدولة الإقليمية.وبعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت معضلات أثرت على أبعاد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأداءها السياسي والاقتصادي، لقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها [3]، ورغم كل هذا يحتل هذا المحدد أهمية كبرى في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها

[1]-منى قابيل وهيثم نوري، **مليار دولار** لا تكفي لإعادة إعمار دارفور، الشروق اليوم، http://www.shorouknews.com
[2]-محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 107.
[3]-إبراهيم مشعلي وآخرون: مرجع سابق، ص 09.

وأهمها النفط إذ تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، لكن المشكل في اقتصادها هو اعتمادها كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام الأمر الذي يترك آثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، ومن حيث التصنيع تعتبر من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل وهذا من مؤشرات التقدم الاقتصادي، ومن جهة أخرى فالمستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستقلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات.[1]

رابعا- عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

1- هيكلة عملية صنع قرارات السياسة الخارجية.

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية ، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليه [2]، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد

[1]-محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 104.
[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 77.

والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزان الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها.[1]

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور ووظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، إلا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

ودستوريا هناك مؤسسات مخولتان وهما:

1-**المجلس الدستوري:** الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية[2]، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ.[3]

2-**البرلمان بغرفتيه:** حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال

[1]-مرجع نفسه، المواد 130، 132، 97، 77، 70.
[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة 165.
[3]-مرجع نفسه، مادة 168.

مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية.[1]

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي:[2]

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية.
- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.
- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها.
- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

---

[1]-عبد الحميم دسي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر بالمجلس الشعبي الوطني** ، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

[2]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في: 2002/10/26يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 79، 2002/12/01.

- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.
- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

وفيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل بـ:[1]

- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية **نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة** والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 398/84 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية[2]:

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 32-404 مؤرخ في: 1993/01/26 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 29، 1993/01/29.

[2]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في: 2002/10/26 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/01.

- القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية.

- تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.

- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.

- توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

ونجد كذلك السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال[1]:

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلدان أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.

- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها.

- إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.

مع هذا نجد بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل:

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم02-406 مؤرخ في: 2002/10/23 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 79، 2002/12/31

1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها

وهي الوكالة المنشأة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004، والتي تسهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على[1]:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات وبرامجها.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.

2-اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني:

وهي اللجنة المنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم: 08-163 المؤرخ في: 04 جوان 2008، والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية على[2] :

---

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في: 2004/06/12 يتضمن إنشاءالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 39، 2004/06/16.

[2]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في: 2004/06/04 يتضمن إنشاءالإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ع 39، 2004/06/16

1 – اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

2 – اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي والمتعلقة بضمان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يرتكز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية **كالمجلس الأعلى للأمن ، وزارة الدفاع الوطني ، مديرية الاستعلام والأمن ، الشخصيات الوطنية ، الخبراء المتخصصون ،** بحيث ينظم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس مؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها.

لكنيبقى رئيس الجمهورية سيد الموقف الخارجي حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة.[1]

2-أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة تمثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي:

[1]-محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية** ، مرجع سابق، ص 161.

1 – وزارة الشؤون الخارجية.

2 – الوزرة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.

3 – السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

4 – المراكز الثقافية.

5 – الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

6 – أجهزة الدولة المختلفة.

وزارة الخارجية:

وهي مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات.[1]

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-403**، مرجع سابق، المواد 1، 2، 14 منه.

الاستثمارات الأجنبية أي الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية **المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي** والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي [1]، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب، مكتب تونس، مكتب موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.

الممثليات الدبلوماسية في السفارات:

يعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسا السلطة السلمية على مستخدمي البعثة[2]، وتتحد **مهام السفير** في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة دليها.

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-404**، مرجع سابق.
[2]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق.

- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.
- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.
- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.
- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.
- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.
- السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.
- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين وبتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية.[1]

[1]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-407، مؤرخ في: 2002/11/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع 79، 2002/12/01.

أما **المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج**:والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي [1]، فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني.[2]

وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية.[3]

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصيا الدائم في الندوات أو الملتقيات والاجتماعية الدولية والزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصا خلال عهدته الأولى حيث نجد أنه قام بـ 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين.

ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها.[4]

---

[1]-**قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 2002/02/13 يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج**، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ: 2002/03/05.

[2]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 09-309، مؤرخ في: 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 54، بتاريخ 2009/09/19، المواد 7، 6، 3.

[3]-رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق، المادة 3.

[4]-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، مرجع سابق، ص 160-164.

ولعل هذا العرض لأداء السياسة الخارجية الجزائرية هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية.[1]

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس ، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقى التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية.

لقد استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها ا لدبلوماسي المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترات الممتد ة والمتعاقبة لتحقيق جملة من المكاسب والأهداف أهمها استرجاع الجزائر لجزء هام من مكانتها المفقودة على الساحة الدولية على إثر الأزمة الداخلية التي عاشتها لأكثر من عشرية ،وقيادتها لمختلف التحركات الإقليمية خاصة على المستوى الإفريقي–السحل الإفريقي– والذي تمكنت فيها لجزائر–من خلال سياستها الخارجية–من الحصول على دعم وثقة العديد من الأطراف الإفريقية ، وذلك قياسا للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار ،والتي كانت فيه بمثابة الوسيط بين إفريقيا والمجموعة الدولية نظرا لحاجة إفريقيا إلى التمويل الخارجي قصد التخلص من مشاكلها التي تعتبر المديونية أهمها،وقد تمكنت الجزائر من استغلال الظرف الاقتصادي الخارجي الذي تمثل أساسا في ارتفاع أسعار البترول في الأسواق

[1]-محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 32-35.

العالمية،الأمر الذي كان له تأثير قوي في تحسين واقع العلاقات الخارجية الجزائرية،حيث تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات.

خاتمة :

السياسة الخارجية الجزائرية عبر مسارها التاريخي سعت إلى التفاعل مع القضايا الدولية من منطلقات وقناعات موروثة عن تاريخها الثوري الذي كان القاعدة الأساسية والصلبة في صياغة أفكارها ومبادئها وأهدافها وما تمتلكه الدولة الجزائرية من خبرات ومقومات ومحددات اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة تؤهلها أن تلعب أدوارا متميزة في تفاعلاتها مع القضايا الدولية والعربية والإفريقية، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية مرت بفترات صعبة مست أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي أثرت على دورها ومحوريتها العربية والإفريقية وتراجعت بذلك آداءاتها المتميزة ،إلى أنها شهدت عودة تلك المكانة المحورية بوصول الرئيس قيادة جديدة مع نهاية التسعينيات إلى رئاسة الجمهورية هذه المرحلة لوحظ فيه استثمار كبير في العوامل الشخصية لرئيس الدولة الجزائرية وخبراته وعلاقاته الشخصية مع قادة الدول من جهة ، ومن جهة أخرى قدم تلك المقاربة الأمنية من أجل السلم والمصالحة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية ،وموازاة مع ذلك قدم صانع القرار في هذه المرحلة مشاريع من أجل الإنعاش الاقتصادي الجزائري حققت نتائج متميزة وايجابية ، أما على المستوى الدولي سعت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة إلى إعادة الدور الجزائري المحوري سواء عربيا أو إفريقيا أو حتى دوليا من خلال التفاعل مع مختلف القضايا والنزاعات الدولية ومحاولة إعطاء مقاربات مستمدة من مبادئها

الأساسية كالحل السلمي للنزاعات الدولية ، والحل السياسي للنزاعات الداخلية ، والاحتكام إلى القانون الدولي في النزاعات الحدودية ، إضافة توظيف الوساطة في حل النزاعات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيرها من المقاربات المختلفة التي سعت من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية إلى التفاعل مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية تحقيقا للمصالح القومية الجزائرية وللمصالح العربية والإفريقية .

قائمة المراجع :

- أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009
- احمد ولد داداخ وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002
- إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007
- أبو قاسم سعد الله: أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982
- احمد عميراوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004
- الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919/1962)،بن عكنون،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998
- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994
- منور العربي، تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعرفة، 2006

- عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990
- الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع،
- زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، د س، د ط
- محمد بوعشة:الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الارترية،دارالجبل للنشر والطباع والتوزيع، ط1 2004
- عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010
- محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998
- حسين بوقارة السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل،الجزائر،دار هومة للطبع،ط1، 2012
- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004
- محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمتين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع الملك سعود، 1989

- عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة)،المكتب الجامعي الحديث، 1999
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، سنة 2011
- احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007
- محمد مسعود بوبقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014
- أحمد عميراوي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983،
- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001
- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010

- محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990
- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-**2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005
- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للارشيف-بئر خاد **م**-، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2002
- منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005
- خالد آمنة، أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001،